جامعة الإسكندرية

جامعة عين شمس
المكتبة المركزية
رقم الجملة
التاريخ
١٩٨٢

جامعة الإسكندرية
مكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية
رقم الجملة : ٤٠
التاريخ : ٥٢

مجلة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الإسكندرية
مكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية
رقم الجملة : ٤٠
التاريخ : ٥٢

خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية

د. وفاء هاتم محمد مصطفى الصادى
أستاذ مساعد بقسم تنظيم المجتمع
كلية الخدمة الاجتماعية ـ جامعة حلوان

مدخل للدراسة

لم يكن من السهل الوصول إلى مفهوم معاصر لخدمات الرعاية الاجتماعية يلبى الاحتياجات الإنسانية على كافة أشكالها إلا بعد ردح طويل من النضال الإنسانى لتوفير هذه الخدمات .

وقد يظن البعض أن خدمات الرعاية الاجتماعية وليدة مجتمع دون آخر..!!

وهنا يتناسون أن هذه الخدمات هى وليدة المجتمعات الإنسانية كلها، وساعدت الحضارات على اختلاف مواقعها فى دعمها وتقديمها للبشرية .

والمتتبع لحركة تطور خدمات الرعاية الاجتماعية ، يجدها وقد تبنت فى طورها الأول مفهوماً تقليدياً بسيطاً وهو " رعاية الإنسان لأخيه الإنسان " وحيث أسندت للأنظمة الأسرية المختلفة مجموعة من الوظائف الاجتماعية تمثلت فى كم متكامل للخدمات الاجتماعية .

ثم ظهر الجهد الأوربى من الطور الثانى لخدمات الرعاية الاجتماعية ، وكانت العلامة المميزة لتلك الفترة ذلك التأثير للكنيسة من مد مظلة خدمات الرعاية الاجتماعية، وبالتالى أخذت هذه الخدمات طابعاً دينياً .

ومع ظهور المجتمع الأمريكى واستقلاله عن المستعمر البريطانى بدأت الولايات المتحدة الأمريكية فى اختراع شكلاً جديداً لخدمات الرعاية الاجتماعية ، أعطى الحرية فى بداية الأمر للأفراد فى توفيره ، ثم تطلب الأمر بعد ذلك تدخلاً مباشراً من الدولة فى تقديم هذه الخدمات .

ووقعت كثير من دول العالم فى براثن النظام الأمريكى فنقلت منه دون تفكير نظام خدمات الرعاية الاجتماعية ، بل زادت من مساوىء النقل العشوائى تدخلاً سافراً من الدولة فى قطاع خدمات الرعاية الاجتماعية .

وتعرض العالم لصراع طويل بين قطبين سياسيين كتب لهما أن يتحكموا فى كل بلدان العالم تحت مسمى الكتلة الشرقية والكتلة الغربية... ونتيجة للصراع بين هذين القطبين (فيما عرف سياسيا باسم الحرب الباردة) انهارت الكتلة الشرقية وتفتت الدول المنضمة لها،وأصبح عالم اليوم يتحكم فيه قطب واحد يتمثل فى الولايات المتحدةالأمريكية.

وخضعت دول العالم مجبرة لتحكم هذه القوة ، ومدخلها فى ذلك هو التحكم الاقتصادى .

ولقد أثمرت هذه التحكمات من السيطرة على كافة الأنظمة الدولية فى العالم ومنها انظمة الأمم المتحدة ، سواء كانت أمنية أو خاصة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وأدى هذا إلى طغيان المفهوم الدولى الرأسمالى إلى تبنى كافة الأنظمة الاجتماعية للمفهوم الرأسمالى على كافة أشكال تنظيماتها الداخلية بما فيها نظام خدمات الرعاية الاجتماعية.

وهذه الدراسة هى محاولة للتعمق فى دعائم نظم الرعاية الاجتماعية ، وفى النهج الجديد المتمثل فيما يسميه عالم اليوم (" الخصخصة")...

ترى هل هناك قبول لهذا النظام الجديد ؟! تلك دعوة للاستقراء والتمحيص والتدقيق لعلنا نصل إلى الحقيقة التى نريدها جميعاً ، وهى الخير لمصرنا الحبيبة.

مشكلة الدراسة

تتأثر خدمات الرعاية الاجتماعية بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فى بلدان العالم ، وعلى هذا فهناك اتفاق على أن خدمات الرعاية الاجتماعية تعبر وإلى حد كبير عن الأيدلوجية السائدة من المجتمعات المختلفة لأن هذه الأيدلوجية تعبر عن القيم الإنسانية التى يتبناها المجتمع .

ولقد تأثرت مهنة الخدمة الاجتماعية بالقيم الإنسانية ، خاصة المثالية منها ، ولم تتكون قيم الخدمة الاجتماعية بين يوم وليلة ، كذلك فإن قيم الخدمة الاجتماعية ليست

قاصرة على المهنة ، بل يشاركها مهن أخرى فى المجتمع .... وبالتالى فهذه القيم مقبولة وصالحة للمجتمع .

والأخلاقيات الحالية للخدمة الاجتماعية لها أساس قيمى نابع من تقبلها لنفسها ، والتكامل بين معارفها ومهارات ممارستها ، وأيضاً ذلك التطوير لبرامجها العامة والتصدى للمشكلات ذات الطابع القومى .

وساعدت الأيدلوجية فى صياغة قيم الخدمة الاجتماعية وتحديد طرق التعامل مع المواطنين وكيفية التمسك بالآراء والمعتقدات والاتجاهات .(١ ـ ص ١٦).

وتتأثر الخدمة الاجتماعية بالقيم الأساسية للنظام السياسى ، ولعل أهم الجوانب الأساسية لهذه القيم هى :

١ ـ **العدالة والكفاية :**

العدالة ليست مصطلح موحد ، بل يصل الأمر لوجود نقص فى الكفاية كشكل من أشكال العدالة الاجتماعية .

٢ ـ **الحرية :**

وهى تفترض الأمن لكل شخص ، مع تشجيعه الدائم لحريته .

٣ ـ **استمرارية العلاقات :**

سنة الحياة تكمن فى استمرار العلاقات الإنسانية وامكانية العيش معاً ، مع وجود تبادل فى المنافع .

٤ ـ **السعادة :**

حيث يسعى كل نظام سياسى لسعادة مواطنيه ، وهناك تشجيع دائم لتحقيقه .

٥ ـ **الديمقراطية :**

وهى مفهوم متسع ، وهى مفتاح كل القيم الأساسية .(٢ ـ ص ص ٥٥ ـ ٦٥).

وتعمل الخدمات الاجتماعية متأثرة بالقيم السابقة لأنها تأخذ شرعية بقائها من النظام السياسى للمجتمع ... وانعكست هذه القيم على الخدمة الاجتماعية فبدأت هى الأخرى تتبنى قيم شكلت القوة المركزية المحركة للأخصائيين الاجتماعيين مع الإيمان بالحقوق الإنسانية .

إلا أن الحقوق الإنسانية والإيمان بالمعتقدات الأيدلوجية دائما تصطدم بمتغير مؤثر وهو (الاقتصاد) ، والذى يؤثر على الخيارات المطروحة ، ويمرر قيمة ، ويقف فى سبيل تطبيق قيمة أخرى .(٣ ـ ص ٣٧).

وقد يتولد الصراع بين القيم الإنسانية للخدمة الاجتماعية من التوجهات الاقتصادية للمجتمع !!... وهنا سنبدأ فى محاولة للبحث عن دور الأخصائى الاجتماعى فى المحافظة على قيم الخدمة الاجتماعية !؟

ومعرفة بعض المعارف العامة من الأنظمة السياسية والاقتصادية تنشط من قيم الخدمة الاجتماعية ، وتجعلها قادرة على التخطيط لأفعالها المستقبلية ، فيما يعرف بمصطلح (محاسبية نتائج القرار) .... وفى بعض المواقف يواجه الأخصائيين الاجتماعيين صراع فى أحداث التوازن بين مسئوليتهم عن العميل وعملهم المهنى المتكامل. وقام الأخصائيون الاجتماعيون بوضع مبادىء مثل حق تقرير المصير فى فترة الكفاح لكشف لماذا يتفاعل الناس ؟، ومن أجل مساعدتهم على حق الاختيار فى المواقف المختلفة .... وأصبح هذا المبدأ من حقوق الأفراد والجماعات والمجتمعات الإنسانية .

ونتيجة للصراع أيضا بين القيم الاجتماعية والاقتصادية قام الأخصائيون الاجتماعيون ببناء نسق من القوة ، مبنى على قيم تحسين الأوضاع والذى ظهرت فى صورة توفير المساعدات المادية للمواطنين ... ولسنوات طويلة كانت قيم الأخصائيين الاجتماعيين تحمل معانى طيبة للفقراء وكفاح الطبقات لتحسين الأوضاع ، وتشجيع الطبقات الفقيرة فى الحصول على حقوقهم .(٤ ـ ص ص ١٤٠ ـ ١٤٣). وحفاظا على القيم الإنسانية للخدمة الاجتماعية لابد من وجود قيم قومية تكاملية تظهر فى صورة الإحساس بالهوية فى إطار المجتمع القومى ، ووجود وعى جماهيرى متأثر بالقيم القومية، يستطيع أن يتصدى للتأثيرات الوافدة من الخارج ، الأمر الذى يوضح أصالة القيم والهوية لدى المواطنين. (٥ ـ ص ١).

مجمل القول أن مجتمع الأخصائيين الاجتماعيين له قيمه الإنسانية الخاصة به ، والتى تتصارع مع قيم أخرى سياسية أو اقتصادية ... الأمر الذى يحتاج منا التعرف على آراء هؤلاء الأخصائيين الاجتماعيين حول العالم الجديد الذى يعيشونه ، ومن أهم

الافرازات المباشرة لعالم اليوم هو امكانية تطبيق الخصخصة على نظام خدمات الرعاية الاجتماعية .

ومن هنا تكمن مشكلة هذه الدراسة فى محاولة التعرف على أهم توجهات خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية ومحاذيرها لدى مجتمع الأخصائيين الاجتماعيين فى محاولة لمعرفة مدى تقبل هؤلاء الأخصائيين لهذه الخصخصة .

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج العلمى فى التعرف على جوانبها المختلفة سواء فى ملاحظة الموضوع موضع دراسة " الخصخصة" أو فى وضع الفروض التى تقوم علاقات بين متغيرات هذا الموضوع، أو فى اختبار هذه الفروض وصولاً إلى النتائج والتعميمات.

وسوف تعتمد الدراسة على التحرر المنهجى إلى حد كبير من القوالب التقليدية للبحوث فى الخدمة الاجتماعية . والتى يركن معظمها إلى تخصيص جزء نظرى للدراسة وآخر ميدانى ..

ونظراً لأن البحث يقوم على التمحيص النظرى والاستشهاد بنتائج دراسة ميدانية ثم إجرائها لتدعيم الآراء النظرية ... لذلك سيتم التداخل بين الآراء النظرية والمعطيات الميدانية حسب المتغيرات التى تتضمنها الدراسة ، على أن تكون فى تسلسل منطقى يساعد على بيان لمشكلة الدراسة واختبار لفرضها الرئيسى ، والذى يصاغ على النحو التالى : " تتساوى اتجاهات المبحوثين من عينة الدراسة الثلاثة نحو متغيرات خصخصة الخدمات الاجتماعية ".

الإجراءات المنهجية

١ - نوع الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة من تصنيفات بحوث التعامل مع المتغيرات ، نظراً لأنها تدرس قضية الخصخصة ، والمتغيرات المتفاعلة والمؤثرة فيها، وواقع الموقف المهنى للخدمة الاجتماعية متمثلة فى الممارسين نحوها.

و تحتوى الدراسة بعض المتغيرات العلاقية تحتاج للبحث حتى تثبت صحة هذة العلاقات أوعدم صحتها ، كما أن هذة الدراسة تعتبر من الدراسة التخصصية فى الخدمة الاجتماعية من الممكن أن تسهم فى تقديم مادة علمية متجددة للمهنة .

و لقد فرض الموقف الامريقى هذة النوعية من البحوث للدراسة الحالية.

لأن هذة الدراسة تتعدى استطلاع الرأى الكمى البسيط إلى حصر المتغيرات و تحديد العلاقات فيما بينها (أ_ص ص ٤٢_٤٤).

و فى نفس الوقت تحمل هذة المتغيرات آراء المبحوثين نحو قضية جديدة على المجتمع المصرى ، لذلك فهى تعبير عن اتجاهات المبحوثين ، و نظراً لاختلاف نوعية الموهل الخاضعين عليه، سوف تستخدم طريقة تحليل التباين لتحليل المفاضلة بين أسئلة أداة البحث فى محاولة لمعرفة سبب هذا التباين إذا وجد.

و يعتبر المسح الاجتماعى أنسب أنواع المناهج التى تستخدم فى بحوث تحديد العلاقة بين المتغيرات فهو يساعد فى الكشف عن الأوضاع القائمة بالنسبة للاتجاة نحو الخصخصة محاولة توجيه الاهتمام بالقضية البحثية ، و فى نفس الوقت وضع خطة أو برنامج فى ضوء النتائج المستخلصة .

٢_ مجالات الدراسة :

تحدد المجال المكانى فى مجموعة من المؤسسات الاجتماعية لمدينة القاهرة، و اشترط فى هذة المؤسسات أن تكون مختصة بتوفير الخدمات الاجتماعية*، كما اشترط فى المبحوثين أن يكونوا من الأخصائيين الاجتماعيين ،و لقد استغرقت عملية جمع البيانات من الميدان ٢١ يوماً من ١٩٩٦/٤/١ إلى ٢١ /١٩٩٦/٤ . و يوضح الجدول رقم (١) أهم الخصائص الشخصية لعينة الدراسة و التى بلغت (١٩٤) مفردة، ووزعت تبعا لنوع الموهل، لامكانية استخراج التباين بين المتغيرات .

* طبقت الدراسة على مجموعة من المؤسسات التابعة لمديرية القاهرة للشئون الاجتماعية ووزعت على النحو التالى : ادارة حلوان ٢٥ مفردة_ ادارة مصر الجديدة ١٥_ وسط ٢٥_ شمال ٢٨_ الوايلى ٢٨_ المديرية ٤١_عين شمس ١٠_ غرب القاهرة ٢٢_ الزيتون ١٠ . و يبين الجدول رقم (٣) توزيع المبحوثين حسب جهة العمل (ادارة اجتماعية_وحدة اجتماعية _جمعية أهلية). ثم قامت الباحثة بتقسيم هذة العينة إلى ثلاثة مجموعات أساسية تم التفريق بينها تبعا لنوع الموهل و ذلك لاستخدام هذا المتغير فى تحديد علاقاته بمتغيرات الدراسة و الذى يعتبره الفرض الرئيسى للدراسة .

جدول رقم (١)

يبين الخصائص الشخصية لعينة الدراسة موزعة حسب نوع المؤهل

نوع المؤهل / الخاصية	خدمة اجتماعية (ن = ١١٢)		اجتماع (ن = ٣٤)		مؤهلات أخرى (ن = ٤٨)		المجموع الكلى (١٩٤)	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ ـ النـوع :								
أ ـ ذكر	٢٩	٢٥,٨٩	١٠	٢٩,٤١	٢٣	٤٧,٩٢	٦٢	٣١,٩٦
ب ـ أنثى	٨٣	٧٤,١١	٢٤	٧٠,٥٩	٢٥	٥٢,٠٨	١٣٢	٦٨,٠٤
٢ ـ السن :								
أ ـ أقل من٢٥ سنة	١١	٩,٨٢	١	٢,٩٤	١	٢,٠٨	١٣	٦,٧٠
ب ـ ٢٥ ـ	١٩	١٦,٩٦	١	٩٤٠	٤	٨,٣٣	٢٤	١٢,٣٧
جـ ـ ٣٥ ـ	٣٢	٢٨,٥٧	١٧	٥٠,٠	٢٣	٤٧,٩٢	٧٢	٣٧,١١
د ـ ٤٥ ـ	٤٢	٣٧,٥٠	١١	٣٢,٣٥	١٤	٢٩,١٧	٦٧	٣٤,٥٤
هـ ـ ٥٥ سنة فأكثر	٨	٧,١٤	٤	١١,٧٦	٦	١٢,٥٠	١٨	٩,٢٨
٣ـ جهة العمل :								
أ ـ إدارة اجتماعية	٨٩	٧٩,٤٦	٢٦	٧٦,٤٧	٣٨	٧٩,١٧	١٥٣	٧٨,٨٧
ب ـ وحدة اجتماعية	١٦	١٤,٢٩	٤	١١,٧٦	٤	٨,٣٣	٢٤	١٢,٣٧
جـ ـ جمعية أهلية	٧	٦,٢٥	٤	١١,٧٦	٦	١٢,٥٠	١٧	٨,٧٦
٤ ـ مدة العمل :								
أ ـ أقل من٥ سنوات	٢١	١٨,٧٥	٤	١١,٧٦	٧	١٤,٥٨	٣٢	١٦,٤٩
ب ـ ٥ ـ	١٤	١٢,٥٠	١	٢,٩٤	٦	١٢,٥٠	٢١	١٠,٨٢
جـ ـ ١٠ ـ	٢١	١٨,٧٥	٨	٢٣,٥٣	٦	١٢,٥٠	٣٥	١٨,٠٤
د ـ ١٥ ـ	٢٤	٢١,٤٣	٥	١٤,٧١	٩	١٨,٧٥	٣٨	١٩,٥٩
هـ ـ ٢٠ ـ	١٧	١٥,١٨	٦	١٧,٦٥	٦	١٢,٥٠	٢٩	١٤,٩٥
و ـ ٢٥ ـ	٩	٨,٠٤	٣	٨,٨٢	٦	١٢,٥٠	١٨	٩,٢٨
زـ ٣٠ سنة فأكثر	٦	٥,٣٦	٧	٢٠,٥٩	٨	١٦,٦٧	٢١	١٠,٨٢

ويتبين من الجدول السابق تزايد أعداد الاناث عن الذكور فى عينة الدراسة ، كما كان أغلب المبحوثين يقعون فى فئات السن ٣٥ إلى أقل من ٥٥ سنة ، وتمركز معظمهم فى الإدارات الاجتماعية ، ولديهم سنوات خبرة متوسطة . الأمر الذى يشير إلى إمكانية الاحتكام إلى آرائهم حول المتغيرات المختلفة للدراسة .

٣ ـ الأداة المستخدمة :

استخدم فى الدراسة استمارة استبيان للتعرف على اتجاهات المبحوثين ، ولقد احتوت الاستمارة على ميادين رئيسية وهى :

أ ـ البيانات الأولية :النوع ـ فئات السن ـ المؤهل الدراسة ـ مدة العمل بالمؤسسة .

ب ـ بيانات خاصة عن نظام الرعاية الاجتماعية :ويشمل أسئلة عن أساسيات هذا النظام ، إمكانية رفع يد الدولة عن نظام خدمات الرعاية الاجتماعية ، والآثار الإيجابية والسلبية لذلك ..

جـ ـ بيانات عن خصخصة خدمات الرعاية الإجتماعية : واحتوت على أسئلة تعبر عن مفهوم الخصخصة وإمكانية تطبيقه على الخدمات الاجتماعية ودوافع ذلك ، إمكانية النجاح ، خطوات الخصخصة اللازمة .

د ـ بيانات عن تقبل الأخصائيين الاجتماعيين لنظام خصخصة خدمات الرعاية الإجتماعية : واحتوت على أسئلة تقيس الاتجاه نحو ذلك وتبرير الأحكام التى يصلوها المبحوثين ..

هـ ـ صعوبات ومقترحات تطبيق الخصخصة على خدمات الرعاية الاجتماعية: وشمل أسئلة عن الصعوبات والمقترحات اللازمة للتغلب عليها .

وإذا كانت " استمارة الاستبيان " تمثل أداة تم الاستفادة منها فى الدراسة الميدانية، فإن حصر الدراسات والبحوث المرتبطة بموضوع خصخصة الخدمات الاجتماعية كان أيضا من الأدوات الرئيسية التى استخدمت فى هذه الدراسة ، نظراً لما سبق وتم توضيحه من أنها تنتهج من التحليل النظرى للأفكار الايديولوجية المؤيدة والمعارضة للخصخصة إطاراً نظريا للدراسة ، مع تقديم ما يؤيد ويخالف هذه الآراء من واقع الدراسة الميدانية .

٤ ـ المتغيرات الرئيسية لموضوع الدراسة :

تتناول الدراسة موضوع خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال مجموعة من المتغيرات ، يتم ترتيبها واستعراضها فى هذه الدراسة على النحو التالي :

أ ـ اتجاه المبحوثين نحو نظام خدمات الرعاية الاجتماعية ومتغيراته المختلفة .

ب ـ متغيرات خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية .

جـ ـ تقبل الأخصائيين الاجتماعيين لخصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية .

د ـ الصعوبات التى تحول دون خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية ومقترحات العمل على تلافيها..

عرض وتحليل لمتغيرات الدراسة

سبق وأوضحنا أن هذه الدراسة تتعامل مع أربعة متغيرات ترتبط بالخصخصة وهى : الرعاية الاجتماعية ، التطبيق ، التقبل ، المحاذير .

وتعرض الدراسة تلك المتغيرات ، ولا تكتفى بذلك بل تخضعها للنقد والتحليل.

أولا : الاتجاه نحو الرعاية الاجتماعية :

ارتبط مفهوم الرعاية بالحكومة ، فعلى سبيل المثال استخدم مصطلح الرعاية الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية بأربعة معانى مختلفة :

أ ـ أفكار " جون كينز " وسيطرتها على مفهوم الرعاية الاجتماعية التى تصمم لتحقيق أهداف المساعدة المهنية ".

ب ـ أفكار " هربرت بسنو " التى ترى أن الرعاية الاجتماعية هى مؤسسات اجتماعية وأنشطة أولية مرتكزة لتحسين الأوضاع النفسية والجسمية والاجتماعية فى تكامل مع الوظائف الإنسانية .

جـ ـ وتستخدم الرعاية الاجتماعية فى أحيان أخرى لتتناول العاملين فى المؤسسات الاجتماعية ، وعن الدرجات التعليمية التى حصلوا عليها ومثال على ذلك برامج أعداد وتخريج الأخصائيين الاجتماعيين .

د ـ برامج الجامعات لإعداد المهنى الذى يعمل فى مجال الرعاية الاجتماعية أو فى دراسة المشكلات . وبالتالى فمحور الإرتكاز هنا هو دراسات الرعاية الاجتماعية من خلال مدارسه . (٨ ـ ص ٤٤).

ومن الملاحظ أن الأنشطة الأربعة السابقة تتدخل الحكومة بشكل مباشر لتوفيرها، سواء من خلال المسئولية المباشرة على مؤسسات الرعاية أو من خلال التعامل مع المؤسسات الخاصة . ويدعم ذلك مشاركة مهن مختلفة فى توفير هذه الرعاية مثل : الخدمة الاجتماعية ، الطب ، علم النفس ، التدريس والمصطلح الأقرب التصاقا بالحكومة هو : الرعاية العامة والمقصود به ألوان الرعاية التى تقوم بواسطة الحكومة ، والتى تظلل بخدماتها مناطق واسعة من الإحتياجات الإنسانية ، ويعبر عن ذلك من خلال السياسة الاجتماعية العامة للدولة ... حيث تقدم المنافع والخدمات للمواطنين منها على سبيل المثال: مساعدات الدخل لكافة أشكالها النقدى والنوعى ، خدمات الصحة ، خدمات التعليم، خدمات الإسكان .

ويرتبط مصطلح الرعاية العامة بمفهوم الرفاهية والتى تعنى المساعدة النقدية التى تقدمها الدولة من خلال برامجها المختلفة وعلى المستويات القومية والمحلية .

ومن هنا فإن الرعاية العامة نظام قومى ومحلى للرعاية الاجتماعية يركز على إدارة الرعاية والبرامج المختلفة لها ، مع التحكم وظيفيا فى العاملين فى هذه المؤسسات من خلال برامج الإعداد ، ومن خلال التشريعات المعبرة عن الرعاية العامة ، ومن أمثلته قانون التأمين الاجتماعى القومى. (٩ ـ ص ص ٨٢ ـ ١٠٢) .

ومن جانب آخر تتبنى سياسة الرعاية الاجتماعية مجموعة من الأهداف الاجتماعية ولكى تتحقق هذه الأهداف تصمم أنساق الخدمات للعمل على انجاز هذه الخدمات . ويعبر الشكل التالى عن ديناميات التدخل ما بين الأهداف والخدمات .

(١٠ـ ص١٣)

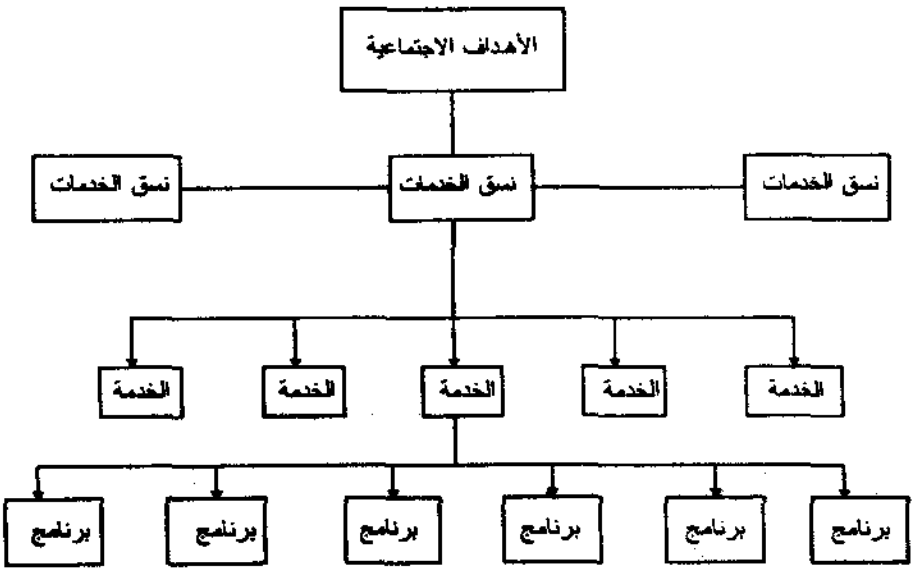

ومن الواضح أن هذا الكم الكبير من الخدمات والبرامج يحتاج لسيطرة من الدولة نظراً لجماهيرية الخدمات والبرامج .

ومجتمع مثل الولايات المتحدة الأمريكية كان يرفع شعار " عدم التدخل الحكومى فى أمور الرعاية الاجتماعية " ، حيث تركها فى بداية الأمر لمحبى الإحسان من أفراد المجتمع ... وقدمت تبريرات مختلفة لعدم التدخل الحكومى منها أفكار اقتصادية وسياسية واجتماعية.

وركيزة الأفكار الاقتصادية هىأن تدخل الدولة يتعارض مع الحرية الفردية ، كما أن أى وظيفة إضافية لها تفرض عليها أعباء مثقلة بالواجبات ، وأنه إذا تركت هذه الأعمال للأفراد ستقدم بصورة أفضل نتيجة للحافز الفردى والمنافسة أما الأفكار السياسية فقد قامت على الحرية السياسية التى تدعو لعدم التدخل الحكومى في خصوصيات أفراد المجتمع .

بينما تشبثت الأفكار الاجتماعية بنظرية " البقاء للأصلح " ، لأن حركة التاريخ من وجهة نظرهم متروكة لقوى لا يمكن تغييرها أو تبديلها ، وهى قوى الطبيعة ، ولا

مجال لسيطرة الإنسان عليها ، وإن محاولات التدخل فى تنظيم الرعاية هى محاولات ستؤدى إلىعدم التوازن الاجتماعى فى المجتمع .

وبمرور السنين انهارت هذه الدعاوى ، حيث تعرضت القيم السياسية لتغيير جذرى تمثل فى حرية المواطن فى اختيار قائده السياسى الأكثر قدرة على توفير خدمات الرعاية الاجتماعية ، كما اهتزت الأفكار الاقتصادية لأنها لم تعطى الأمن الاقتصادى لأفراد المجتمع ، كما تجاوزت الأفكار الاجتماعية أحلامها عندما اصطدمت بالأزمة الاقتصادية فولدت مشكلات البطالة والانحراف . (١١ ص ص ٢٩ ـ ٦٣)

١ ـ نظام الرعاية الاجتماعية المفضل :

نتيجة لتراجع مسئولية الرعاية الاجتماعية ما بين الحكومة والقطاع الخاص أصبحت قضية تخصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية من قضايا الساعة . واحتدمت الآراء وتصارعت خاصة فى الوقت الذى يشهد فيه المجتمع المصرى سباقا رهيبا بخصخصة الأنشطة الاقتصادية ، وبداية التفكير فى خصخصة الخدمات الاجتماعية . ولا شك أن الكثير من خدمات الرعاية الاجتماعية أعطيتها الدولة للقطاع الخاص ، ولكن بمفهوم عدم السعى إلى الربح الذى تتكالب عليه مصالح القطاع الخاص . وينظم القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ عمل الجمعيات والمؤسسات الخاصة ويعطى للقطاع الأهلى التطوعى مسئولية إنشاء الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة (١٢ ـ ص ٥) إلا أن هذا القانون أعطى للحكومة مسئولية الإشراف على هذه الجمعيات وحد من حريتها ، الأمر الذى يتعارض مع فكرة إنشاء هذه الجمعيات .

وفى محاولة للتعرف على آراء الأخصائيين الاجتماعيين واتجاهاتهم نحو أساسيات نظام الرعاية الاجتماعية الأكثر تفضيلاً إليهم ، تم التوصل إلى النتائج التى يعرضها الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

يبين توزيع استجابات المبحوثين حول أساسيات شكل نظام الرعاية

موزعة حسب نوع المؤهل

نوع المؤهل / الأساسيات	خدمة اجتماعية		اجتماع		مؤهلات أخرى		مجموع الاستجابات	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ـ توفير الدولة للمبانى والتجهيزات	٦٤	١٦,١٦	١٦	١٥,٥٣	٢٥	١٦,٢٣	١٠٥	١٦,٠٨
٢ ـ أفضليةالعمل الحكومى	٩٦	٢٤,٢٤	٢٦	٢٥,٢٤	٣٥	٢٢,٧٣	١٥٧	٢٤,٠٤
٣ ـ العمل طبق القوانين واللوائح الحكومية	٩٨	٢٤,٧٥	٢٦	٢٥,٢٤	٣٤	٢٢,٠٨	١٥٨	٢٤,٢٠
٤ـ توفر الخدمات بصورة الزامية للمواطنين	٧٧	١٩,٤٤	١٩	١٨,٤٥	٣٢	٢٠,٧٨	١٢٨	١٩,٦٠
٥ ـ المبانى والتجهيزات ملك القطاع الخاص	٢٤	٦٠,٠٦	٨	٧,٧٧	٩	٥,٨٤	٤١	٦,٢٨
٦ ـ العمل طبقا للوائح الخاصة	٨	٢,٠٢	١	٠,٩٧	١	٠,٦٥	١٠	١.٥٣
٧ ـ تترك الحرية للعاملين فى توفير الخدمة	٢٣	٥,٨١	٧	٦,٨٠	١٧	١١,٠٤	٤٧	٧,٢٠
٨ ـ تقدم الخدمة للقادر على دفع تكاليفها	٦	١,٥٢	ـ	ـ	١	,٦٥	٧	١,٠٧
مجموع الاستجابات	٣٩٦	١٠٠	١٠٣	١٠٠	١٥٤	١٠٠	٦٥٣	١١٠

حيث بينت نتائج الدراسة الميدانية وجود ميل من المبحوثين نحو الرعاية الاجتماعية الحكومية ، ويؤيد ذلك مايلى :

أ ـ أن ٣٣٥ من الاستجابات وزعت لدى عينة المبحوثين من مؤهل الخدمة الاجتماعية على أساسيات رعاية اجتماعية حكومية بنسبة منوية بلغت ٨٤,٦٠٪ من مجموع الاستجابات والتى بلغت مجموعها ٣٩٦ استجابة .

ب ـ أن ٦١ استجابة من المبحوثين من الحاصلين على ليسانس الأداب قسم الاجتماع أيدوا ذلك بنسبة منوية بلغت ٥٩,٢٢٪ من مجموع استجابات ثلث العينة ، والتى بلغ مجملها ١٠٣ استجابة .

جـ - أن ١٢٦ استجابة لدى المبحوثين الذين يعملون فى وظيفة أخصائى اجتماعى وحاصلون على مؤهلات غير الخدمة الاجتماعية والاجتماع كانوا مع الاتجاه السابق بنسبة مئوية بلغت ٨١,٨٢٪ من مجموع الاستجابات التي بلغت هنا ١٥٤ استجابة .

د - ومعنى هذا أن ٥٢٢ استجابة من جملة ٦٥٣ استجابة بنسبة ٧٩,٩٤٪ كانت مع الاتجاه إلى التعامل مع أساسيات للرعاية الاجتماعية تعتمد على مفهوم الرعاية الاجتماعية العامة التى تقدمها الدولة وبعيدة عن متناول القطاع الخاص .

هـ - ومعنى هذا أن القوة الاجتماعية العاملة لتوافر الخدمات الاجتماعية يؤيد ٨٠٪ من العاملين فيها ، كما سبق وأوضح الجدول السابق ضرورة تدخل الدولة فى عملية توافر الخدمات الاجتماعية .

و - كذلك وجد هناك تباين احصائي بين اتجاهات المبحوثين على اختلاف عينات الدراسة .

٢ - امكانية تخلى الدولة عن نظام خدمات الرعاية الاجتماعية :

يشغل هذا الموضوع اهتمام السياسيين في المجتمع ، بل يرونه من متطلبات الاصلاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى .

إلا أنه تتردد أصوات كثيرة فى مصر ، بعضها نابع من أرضية انتماء أيديولوجى ، وبعضها من أرضية ارتباط نقابي أو عمالى ، تتحدث عن تسرع مصر فى الخصخصة ، بينما سبقت دول كثيرة مصر فى هذا السياق ، مثل الصين على الرغم من تجربة التحول الرأسمالى الذى بدأته بعد مصر .

ومن المعروف أنه بمجرد أن يتجه المجتمع لأحداث تحولات ، لابد أن تتجمع فيه الراى والرأى الأخر . وهذه سنة الحياة حيثما وجد بشر وأتيحت لهم الحرية أن يفكروا وأن يعبروا عن فكرهم بصوت عال .

ويرى البعض امكانية تخلى الدولة عن خدمات الرعاية الاجتماعية مثلما يتم التخلى حاليا عن النشاط الاقتصادى وذلك تحقيقا لبرنامج الاصلاح الاقتصادى وشروط

صندوق النقد الدولى الذى يحاول ضبط إيقاع الاقتصاد المصرى ، وتنظيم علاقة الاقتصاد المصرى باقتصاد العالم .

لذلك وضع الصندوق قضية الخصخصة كنقطة أساسية فى برنامج الإصلاح الاقتصادى الحر الذى تطرحه علىمصر، وأصبحت هذه القضية هىمحور الجدل الرئيسى بين الطرفين ، والذى يعرقل الاتفاق على اسقاط الشريحة الأخيرة البالغة ٤ مليارات دولار من ديون مصر الخارجية .

والمتتبع لمراحل الاصلاح الاقتصادى على مستوى العالم ، يجد أن هذه المراحل تتابعت تاريخيا على النحو التالي :

أ ـ فى الثلاثينيات من هذا القرن : شهد العالم موجة من الاصلاحات الاقتصادية للخروج من أزمة الكساد الكبير ، وذلك بتبنى أفكار الاقتصاد البريطانى " كينز" والقائم على تدخل الدولة الشامل فى الاقتصاد لتحقيق التوازن الكلى ولدفع معدلات الاستثمار والنمو ، لذلك زاد تدخل الدولة فى الاقتصاد من خلال السياسات المالية والنقدية والتحكم فى التوازن بين العرض والطلب لمنع توحش الدورات الاقتصادية التى تسببت فى إحدى ذرواتها فى الكساد العظيم .

ب ـ وفى فترة الستينيات من هذا القرن : حدثت موجة من الإصلاحات الاقتصادية فى الكتلة الشرقية بغرض رفع كفاءة الإدارة وكفاءة تخصيص الموارد ورفع الانتاجية بعد أن بدأت اقتصاديات تلك البلدان تتباطأ .

جـ ـ وفى الوقت الحاضر : فإن الإصلاحات الاقتصادية تتميز بأنها ليبرالية ، تقوم على تحجيم دور الدولة فى الاقتصاد إلى أقصى حد بصورة تعيدها إلى الدولة الحارسة التى تتكفل بالدفاع والأمن وتهيئة الظروف لعمل القطاع الخاص .

والنوع الأخير هو الذى تنفذه مصر بالتعاون مع صندوق النقد الدلى مع التسليم بوجود خلافات واضحة بين الطرفين (١٣ ـ ص ١٨) .

ومن جانب آخر فإن خصخصة النشاط الاقتصادىنفسه تواجه بعض الاشكاليات!! فما بالنا إذا طبقنا الخصخصة علىخدمات الرعاية الاجتماعية !!

ويحدثنا مهندس خصخصة النشاط الاقتصادى المصرى ووزير قطاع الأعمال الدكتور / عاطف عبيد عن الفوائد التى تتحقق من رفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادى فيما يلى :

أ ـ أنه يعطى رسالة واضحة للقطاع الخاص بأن مجالات النشاط الاقتصادى مفتوحة له للاستثمار .

ب ـ الأمل فى قدوم رأس المال محملاً بالخبرة الفنية ، لأن صاحب رأس المال يجب أن يكون حريصاً عليه ، ويريد أن يحقق عائداً عالياً .

جـ ـ إن المبلغ الذى تحصله الدولة تسدد به الديون للدائنين ، وحينما تسدد الديون يقوم الدائنين بتشغيل ما حصله من مال ، وبالتالى يزيد تدفق الأموال داخل المجتمع .

د ـ ما يتبقى بعد ذلك يذهب للدولة ، فتسدد به ديونها ، وتتوقف عن الاقتراض لسداد عجز الموازنة (١٤ ـ ص ١٤).

وإذا انتقلنا للجانب الآخر من الصورة لنتحدث فى إمكانية رفع يد الدولة عن عملية توفير خدمات الرعاية الاجتماعية ، سنتذكر هنا مرة أخرى دعاوى عدم التدخل الحكومى فى أمور الرعاية الاجتماعية.

ومن الممكن أن نعزو انتشار هذه الدعاوى للفترة التاريخية التى بدأ العالم الرأسمالى يشعر فيها بخطر انهيار الاشتراكى ، والذى حدث فى العالم بعد الثورة البلشيفية فى أوائل هذا القرن ، لذلك سادت الأفكار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى تدعو لعدم التدخل الحكومى .

ومن جانب آخر إذا رجعنا لمفهوم الخدمات سنجد تميز النظم الاشتراكية عن جميع النظم الأخرى من خدمات للمواطنين ، بالمجانية أو بتكاليف أقل .

والخدمات هنا معناها كل ما يحتاج إليه الإنسان فى حياته المعنوية والمادية العصرية ويكون على مستوى أعلى من مستوى ضرورات المعيشة المباشرة ، ولا يستطيع المواطن توفيره لنفسه إلا عن طريق المجتمع بشكل عام.

ومن ناحية التقسيم توجد عدة أنـواع من الخدمات المتزايدة التى توفرها الدولـة الاشتراكية للمواطنين ، ومن أهم هذه الأنواع :

١ ـ الخدمات العامة : وهى الخدمات التى تقدمها الدولـة للمواطنين لأداء وظيفـة عامة يحتاجون إليها مثل المواصلات ، والشرطة ، وجمع الضرائب ، وتوفير الماء ، والإنارة ، أو هى خدمات ذات طابع بنائى مثل خدمات البريد والتليفون والتلغراف والإسعاف ، والخدمات القضائية .

٢ ـ الخدمات الاجتماعية : وهى الخدمات التىتقدمها الدولة لمساعدة الفرد علـى مواجهة مصاعب الحياة وأخطارها ونقط الضعف فى المستقبل . بغية رفع مستواه المـادى والمعنوى ، مثل الخدمات الصحية ، والخدمات التعليمية والتأمينات المختلفة .

٣ ـ الخدمـات الاقتصاديـة : وهـى الخدمـات والتسـهيلات التـى تقدمهـا إدارات الحكومة بصفة مباشرة إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، العامة والخاصة ، فى الصناعة والزراعة والتموين . كاعانات الأسعار ، والقروض بدون فوائد . (١٥ ـ ص ٢٠٥).

والدعوة أن النظـام الاشـتراكى قد انهـار لا يدعو إلـى انهيـار أنظمـة الخدمـات الاجتماعية والتى تأثر باشتراكيتها كثير من دول العالم الغربى .

وإذا اتجهنا إلىالميدان لنتعرف علىاستجابة الاخصائيين الاجتماعيين سنجد الآتى:

جدول رقم (٣)

يبين استجابة المبحوثين حول إمكانية تخلى الدولة

عن نظام الرعاية الاجتماعية موزعه حسب نوع المؤهل

نوع المؤهل / الاستجابة	خدمة اجتماعية		اجتماع		مؤهلات أخرى		المجموع الكلى	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ ـ نعم	٢١	١٨,٧٥	٣	٨,٨٢	٦	١٢,٥٠	٣٠	١٥,٤٦
٢ ـ إلى حد ما	١٧	١٥,١٨	٦	١٧,٦٥	٩	١٨,٧٥	٣٢	١٦,٤٩
٣ ـ لا	٧٤	٦٦,٠٧	٢٥	٧٣,٥٣	٣٣	٦٨,٧٥	١٣٢	٦٨,٠٤
المجموع	١١٢	١٠٠	٣٤	١١٠	٤٨	١٠٠	١٩٤	١٠٠

أ ـ أن ١٣٢ مفردة من مجموع المبحوثين البالغ عددهم ١٩٤ مبحوث بنسبة مئوية ٦٨,٤٪ مع عدم إمكانية تخلى الدولة عن نظام الرعاية الاجتماعية .

ب ـ كما أن الموافقون عن تخلى الدولة عن نظام خدمات الرعاية الاجتماعية تارجحت استجاباتهم نحو الموافقة والموافقة إلى حد ما ، بل أن الموافقة إلى حد ما فاقت الموافقة التامة .

جـ ـ وبالتالى هناك اتفاق بين آراء المبحوثين حول صعوبة رفع يد الدولة عن خدمات الرعاية الاجتماعية .

د ـ وجود تباين بين استجابات المبحوثين يستنتج منه اتفاقهم فى الأراء .

٣ ـ الآثار الإيجابية لرفع يد الدولة عن نظام خدمات الرعاية الاجتماعية :

أوضحنا فى الجزء السابق الفوائد التى يجنيها الاقتصاد المصرى من خصخصة النشاط الاقتصادى . ومحور هذه الخصخصة جذب وتشجيع رأس المال لزيادة النشاط الاقتصادى ، وتدخل الدولة لحماية رأس المال سواء جاء من الداخل أو من الخارج .

ترى هل هناك فوائد إيجابية يجنيها المواطن من رفع يد الدولة عن خدمات الرعاية الاجتماعية ؟! يجيب عن ذلك الجدول التالى :

جدول رقم (٤)

يبين استجابات المبحوثين حول الآثار الإيجابية لرفع يد الدولة عن نظام الرعاية الاجتماعية موزعة حسب نوع المؤهل

نوع المؤهل / الآثار الإيجابية	خدمة اجتماعية		اجتماع		مؤهلات أخرى		مجموع الاستجابات	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ـ تقدم الخدمة بصورة أسرع	٢١	٢٣,٠٨	٢	٣٣,٣٣	٧	٢٨,٠	٣٠	٢٤,٥٩
٢ـ يزداد التنافس بين مؤسسات الرعاية	٢٦	٢٨,٥٧	١	١٦,٦٧	٥	٢٠,٠	٣٢	٢٦,٢٣
٣ـ تزداد كفاءة الخدمات التى تقدمها المؤسسات	٢٠	٣٢,٩٨	٢	٣٣,٣٣	٥	٢٠,٠	٢٧	٢٢,١٣
٤ ـ تزداد مرتبات العاملين فى المؤسسات	١٣	١٤,٢٩	ـ	ـ	٣	١٢,٠	١٦	١٣,١١
٥ ـ يرفع عبء من على كاهل الدولة	١١	١٢,٠٩	١	١٦,٦٧	٥	٢٠,٠	١٧	١٣,٩٣
مجموع الاستجابات	٩١	١٠٠	٦	١٠٠	٢٥	١٠٠	١٢٢	١٠٠

ويقدم الجدول السابق بيان بالآثار الإيجابية التى يمكن أن تجنى إذا طبقت الخصخصة على خدمات الرعاية الاجتماعية . وتميزت إيجابية ذلك فى ربط هذه الخدمات "بالفكر الاقتصادى الحر" الذى يدعو إلى سرعة دورة رأس المال(فكانت سرعة تقديم الخدمة)، والتنافس بين الشركات الصناعية (فكانت تتنافس بين مؤسسات الخدمات الاجتماعية)، وكان رفع الحد الأقصى لأجور العاملين وزيادة ربحية صاحب رأس المال (فكان زيادة مرتبات العاملين) ، وارتبط ذلك بزيادة كفاءات الخدمة كمؤشر لاستخدام التكنولوجيا المادية الجديدة ، وأخيرا ذروة الأيدلوجية الرأسمالية وهى رفع يد الدولة عن أعباء اجتماعية لا طائل لها .

ونتساءل هل هناك امكانية لجمع ما قد يواجه المجتمع المصرى من انفلات جماهيرى بسبب الفقر وصعوبة الحصول على الخدمة ؟ الاجابة نجدها فى نتائج الدراسة الميدانية التىتحدثت عن الآثار السلبية لرفع يد الدولة عن نظام الرعاية الاجتماعية .

جدول رقم (٥)

يبين استجابات المبحوثين حول الآثار السلبية لرفع يد الدولة عن نظام الرعاية الاجتماعية موزعة حسب نوع المؤهل

نوع المؤهل / الآثار السلبية	خدمة اجتماعية		اجتماع		مؤهلات أخرى		مجموع الاستجابات	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ ـ حرمان البعض من خدمات الرعايةالاجتماعية	٥٣	٢٥,٢٤	٢١	٢٦,٥٨	٢٤	٢٣,٣٠	٩٨	٢٥,٠
٢ـ حدوث حالة من عدم الاستقرار الاجتماعى .	٣٣	١٥,٧١	١١	١٣,٩٢	٢٠	١٩,٤٢	٦٤	١٦,٣٣
٣ ـ زيادة المهمليين فى المجتمع	٤٣	٢٠,٤٨	١٦	٢٠,٢٥	١٩	١٨,٤٥	٧٨	١٩,٩٠
٤ ـ تراكم الأعباء على الدولة	٢٦	١٢,٣٨	٦	٧,٥٩	١٤	١٣,٥٩	٤٦	١١,٧٣
٥ ـ عدم توافر فنى توفير الخدمات	٢٦	١٢,٣٨	١٠	١٢,٦٦	١٤	١٣,٥٩	٥٠	١٢,٧٦
٦ ـ سيطرة نزعة الربح على مؤسسات الخدمات	٢٩	١٣,٨١	١٥	١٨,٩٩	١٢	١١,٦٥	٥٦	١٤,٢٩
مجموع الاستجابات	٢١٠	١٠٠	٧٩	١٠٠	١٠٣	١٠٠	٣٩٢	١٠٠

ولقد تمثلت معظم هذه الآثار السلبية فى نتائج قد تثير القلاقل فى المجتمع ، حيث ظهر ذلك فى الحرمان ، عدم الاستقرار ، زيادة فئة المهملين ، تراكم الأعباء .. إلى حدوث تحول جذرى فى فكر الرعاية الاجتماعية وعدم سعيها للربح ، حيث تسيطر نزعة الربح ، وقلل عملية اعداد القائمين المؤهلين للعمل فى ميدان الرعاية الاجتماعية .

وقد يؤدى ذلك إلى تدهور فى عملية الضبط الاجتماعى وتسود الاضطرابات فى المجتمع بصورة يصعب التحكم فيها .. وحيث أظهرت التطبيقات الاحصائية وجود تباين بين اتجاهات المبحوثين ظهر فى اتفاقهم على هذه الآثار .

ثانيا : خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية

فى بداية طرح هذه القضية ، يجب أن نذكر أن الدولة أعطت للقطاع الخاص حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة .

إلا أن الممارسة داخل هذه الجمعيات الأهلية تصطدم دائما بما يشبه ما نسميه تسلط الدولة على عمل هذه الجمعيات .

ومن أبرز أشكال هذا التسلط : الإشراف المالى والإدارى ، وحق الجهة الإدارية فى رفض شهر الجمعية أو حلها ، ومراجعتها فى معظم أعمال الجمعية الداخلية ، بل أن رئاسة التنظيمات غير الحكومية التى تضم فى عضويتها الجمعيات الأهلية دائما ما تكون المسئول حكومى .

والمتعمق فى دراسة وتحليل قانون ٣٢ لسنة يجد ما يؤكد هذا التسلط (١٢ ــ ص ص ٥ ــ ٢٢) ، كما يعبر ممثلى هذه المنظمات غير الحكومية عن شكواهم من التدخل الحكومى فى الكثير من المجالات .

الأمر الذى دعا الكثيرون إلى محاولة كف يد الدولة عن الخدمات الاجتماعية ومن هنا لا تتعامل معظم المنظمات الدولية للخدمات الاجتماعية إلا مع المنظمات غير الحكومية .

ومعنى هذا أن الخصخصة هنا موجودة فى معظم قطاعات الخدمات الاجتماعية، ولكنها تحتاج لمزيد من التحرر ، وهذا يدعونا لمحاولة تضييق مفهوم الخصخصة .

١ ـ مفهوم الخصخصة :

ارتبط مفهوم الخصخصة بالاصلاح الاقتصادى ، وإذا ضيقنا نظرتنا للتعرف على مراحل الإصلاح الاقتصادى داخل المجتمع المصرى نجد أن المجتمع المصرى قد تجاوز أربعة مراحل من هذا الإصلاح الاقتصادى:

المرحلة الأولى : كانت مرحلة تقبل الانتقال إلى الاقتصاد الحر وتهيئة الظروف الإقليمية المساندة للاستثمار .

المرحلة الثانية: كانت لتهيئة البيت الداخلى ، وكان هذا يتطلب أموالا ضخمة من الحكومة لتجديد وتحديث البنية الأساسية ، ولن تتم توعية الجمهور ليقبل مبدأ حتمية تغطية الأسعار للتكاليف ، وألا يباع المنتج بأقل من تكلفته إلا بالنسبة للمنتجات الضرورية التى يستهلكها عامة الشعب . وبدأت هذه المرحلة من عام ١٩٨٢ واستمرت إلى ١٩٨٧ .

المرحلة الثالثة : وهى الخاصة باستقرار سعر الصرف ، ولا يتم ذلك إلا عبر تحرير سوق المال . وقد تم هذا فى الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩١ وارتفع سعر الفائدة فى السوق الحرة ثم عاد إلى الانخفاض مرة ثانية .

المرحلة الرابعة : وكانت تستهدف تحقيق الاستقرار فى جميع الأسواق(سوق السلع والسوق الحرة (سوق المال) وأيضا تحقيق نتيجة ملموسة لخفض معدل التضخم .

فى نهاية ١٩٩٥ بدأت مصر مرحلة جديدة أعلن فيها أن مصر أصبحت مفتوحة للاستثمار دون حاجة إلى موافقات . (١٤ ـ ص ١٤).

وبالتالى يأخذ المجتمع المصرى مسارا اقتصاديا ونحاول الآن أن نتعرف على موقعة من مفهوم الخصخصة .

تعددت المفاهيم التى تحاول أن تحدد معنى الخصخصة . وتدور هذه المفاهيم حول ثلاثة اتجاهات هى :

أولا : الخصخصة تعنى توسيع الملكية الخاصة : ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد ، ومفهوم توسيع الملكية الخاصة أصبح مفهوما متبعا بواسطة العديد من الدول ، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بتصفية القطاع العام (كليا أو جزئيا) أو عن طريق عقود الإيجار ، ومنح الامتيازات . ويشير توسيع الملكية الخاصة إلى عدم الخروج المفاجيء والمباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادى ، وانما يشير إلى انخفاض نصيب الدولة نسبيا وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص .

ثانيا : الخصخصة تعنى الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة فى القطاع العام والتى تعنى أيضا أنه بتحول هذه الوحدات إلى القطاع الخاص ستحقق انتاجية وربحية أعلى.

ثالثا : الخصخصة تعنى الرغبة فى التخلص من الاقتصاد الاشتراكى باعتبارها فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تتلاشى من العالم ، وذلك فى ظل التحول نحو اقتصاد السوق . وموالكبة النظام العالمى الجديد . أى أنها الرغبة فى التحرر الاقتصادى . والمفهوم الأول يعتبر هو المفهوم المصرى فى الخصخصة ، حيث أن هناك ميل لدى المسئولين الى تبنيه ، وأن توسيع الملكية الخاصة أمر مفضل ، ويتم ذلك بخروج جزيء وتدريجى وغير مباشر للدول من بعض الأنشطة وانه لا مانع أثناء تطبيق مفهوم توسيع الملكية الخاصة من الأخذ بالمفهومين الأخرين ، ولكن بدرجات أدنى فى الاهتمام (١٦ ص ٤٦٩).

والاتجاهات الثلاثة السابقة ، المفسرة لمفهوم الخصخصة تعبر عن خلاصة مجموعة التجارب العالمية المطبقة لبرنامج الخصخصة على الأنشطة الاقتصادية . وبالرغم من اقتراب المفهوم الأول لما يحدث الآن فى المجتمع المصرى إلا أن الاتجاهين الثانى والثالث مرتبطان أيضا بواقع التجربة المصرية الحالية . فلا توسيع لملكية القطاع الخاص بدون التخلص من الوحدات الخاسرة فى القطاع العام ، وهو بدوره يتطلب التخلص من الاقتصاد الاشتراكى وقبل أن نناقش امكانية خصخصة الخدمات الاجتماعية بنفس الاتجاهات المفسرة للخصخصة الاقتصادية . نتعرف أولا على مفهوم الخصخصة لدى الاجتماعيين . حيث يعرض الجدول التالى ذلك .

جدول رقم (٦)

يبين تحديد المبحوثين لمفهوم عن الخصخصة موزعة حسب نوع المؤهل

نوع المؤهل / المفهوم	خدمة اجتماعية		اجتماع		مؤهلات أخرى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ ـ توسيع للملكية الخاصة للخدمات الاجتماعية	٥٥	٤٩,١١	١١	٣٢,٣٥	١٣	٢٧,٠٨	٧٩	٤٠,٧٢
٢ ـ التخلص من الخدمات الاجتماعية الخاسرة	٤٢	٣٧,٥٠	١٥	٤٤,١٢	٢٥	٥٢,٠٨	٨٢	٤٢,٢٧
٣ ــ التخلى عن الفكر الاشتراكي للخدمات	١٥	١٣,٣٩	٨	٢٣,٥٣	١٠	٢٠,٨٣	٣٣	١٧,٠١
المجمـــوع	١١٢	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٨	١٠٠	١٩٤	١٠٠

تباينت الآراء واختلفت حول مفهوم الخصخصة لدى المبحوثين باختلاف المؤهل الذى حصلوا عليه ، فعينة الخدمة الاجتماعية أعطت الأولوية لتوسيع الملكية الخاصة بنسبة مئوية بلغت ٤٩,١١٪ ، بينما أعطى خريجو الاجتماع الأولوية في التخلص من الخدمات الاجتماعية الخاسرة بنسبة مئوية بلغت ٤٢,١٢٪ . بينما أعطى الأخصائيون الاجتماعيون من تخصصات أخرى الأولوية لنفس المفهوم السابق بنسبة مئوية بلغت ٥٢,٠٨٪ وأتى مفهوم التخلص من الفكر الاشتراكى فى الأولوية الثالثة لدى عينات الدراسة الثلاث وإن كان قد مثلوا نسبة ١٧,٠١٪ .

وبالتالى فالاجتماعيون أكثر قربا للخصخصة على اعتبار أنها ملكية خاصة ، مع إمكانية تحول الخدمات الانتاجية إلى مشروعات اقتصادية يتم تقديرها من خلال محاسبة تربط ما بين معدل الانفاق على هذه الخدمات وعائدها ، ومن الصعب أن يكون هذا العائد عائداً مالياً وذلك ليتنافى ذلك مع المقومات الاجتماعية للمجتمع المصرى والتىنص عليها دستور جمهورية مصر العربية وذلك من خلال بعض المواد الدستورية ومنها على سبيل المثال مادة ١٦ والتى تنص تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية ،وتعمل بوجه خاص علىتوفرها فى يسر وانتظام . والمادة ١٧ تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً،

والمادة ١٨ التعليم حق تكفله الدولة (١٧ ــ ص ٤) .. وبينت النتائج اختلاف فى استجابات المبحوثين .

٢ ــ إمكانية خصخصة الخدمات الإجتماعية :

ونعود للإجابة على التساؤل الذى طرحناه وهو إمكانية التعامل مع الخدمات الاجتماعية وخصخصتها أسوة لمفهومها فى النشاط الاقتصادى . ونبدأ بالتعرف على إمكانية خصخصة الخدمات الاجتماعية .

جدول رقم (٧)

يشير لتوزيع استجابات المبحوثين حسب إمكانية خصخصة الخدمات الاجتماعية موزعة حسب نوع المؤهل

نوع المؤهل / الاستجابة	خدمة اجتماعية		اجتماع		مؤهلات أخرى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ ـ توجد إمكانية	٣٦	٣٢,١٤	٧	٢٠,٥٩	١٣	٢٧,٠٨	٤٦	٢٣,٧١
٢ ـ توجد إمكانية إلى حدما	٣٧	٣٣,٠٤	٨	٢٣,٥٣	٨	١٦,٦٧	٥٣	٢٧,٣٢
٣ ـ لا توجد إمكانية	٤٩	٤٣,٧٥	١٩	٥٥,٨٨	٢٧	٥٦,٢٥	٩٥	٤٨,٩٧
المجموع	١١٢	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٨	١٠٠	١٩٤	١٠٠

اختلف المبحوثون فى الحكم على إمكانية خصخصة الخدمات الاجتماعية ، حيث انفرد الأخصائيون الاجتماعيون عن باقى التخصصات الأخرى بالحكم على امكانية خصخصة الخدمات الاجتماعية حيث أيد ذلك ٦٣ مبحوثا منهم بنسبة مئوية بلغت ٥٦,٢٥٪ ما بين موافقة تامة وموافقة إلى حد ما . بينما اعترض على ذلك خريجوا الاجتماع حيث عارض الخصخصة ١٩ مبحوث بنسبة ٥٥,٨٨٪ ، وأيده ٢٧ مبحوث من المؤهلات الأخرى بنسبة ٥٦,٢٥٪ .

وقد يرجع هذا الاختلاف لطبيعة الأعداد المهنى فى كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية عن أقسام الاجتماع فى كليات الآداب . أو قد يرجع ذلك للمناهج العلمية لخريج الخدمة الاجتماعية فمعظم هذه المناهج متأثرة بالنظام الغربى وهو فى نفس الوقت مصدر الخصخصة ، وخريجوا الاجتماع المتأثرين بمناهج تحلل الظواهر الاجتماعية بأفكار فكرية قريبة من الأيدلوجية الاشتراكية إلى حد كبير .

وهنا نعيد إحدى جزئيات القضية مرة أخرى.. وهى إمكانية تطبيق ما يطبق على النشاط الاقتصادى على الخدمات الاجتماعية .

نستشهد بإحدى الدراسات التى تناولت " السياسة الاجتماعية للدولة والأمن الاجتماعى ". حيث أوضحت هذه الدراسة أن خصخصة الخدمات الاجتماعية مرتبطة بالعقد الاجتماعى بالدولة ، فالخصخصة الاقتصادية نفسها لا يمكن أن تجرى الا فى إطار ليبرالى حقيقى ، وقد يؤدى ذلك إلى الفاشية والتى تؤدى بدورها إلى التطرف والعنف والإرهاب والأمر يتطلب الوصول لسياسة حقيقية تتسع لتواجه إشباع الاحتياجات الأساسية للناس . لأن هذه الاحتياجات الأساسية ستظل مسئولية الدولة لأنها غير مرتبطة بنظام دون نظام آخر (١٨ ـ ص ٧٤).

ويؤيد المتخصصون الأكاديميون فى تنظيم المجتمع ضرورة التزام الدولة بتوفير الرعاية الاجتماعية ، لأن هذا الحق يستند إلى العدالة الاجتماعية أو إلى النظرية العامة فى الحقوق أو الى الحاجة . ويفند ذلك على اعتبار أن الرعاية الاجتماعية كالتزام من الدولة تعبير عن العطاء المؤسسى النابع من تعهد اختيارى من قبل المجتمع لمساعدة الأفراد الأقل حظاً ، ويؤدى هذا إلى تدعيم تماسك المجتمع وتقوية العلاقات الإنسانية .

كما ترتبط الرعاية الاجتماعية " بالعدالة الاجتماعية "، والتى تعنى تعاون الأفراد فى مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرصة متساوية وفعلية لكى ينمو ويتعلم لأكثر ما تتيحه له قدراته . وتتدرج الرعاية الاجتماعية حسب مفاهيم العدالة الثلاثة وهى العدالة المجردة ، العدالة فى التوزيع ، العدالة التصحيحية ".(١٩ ـ ص ٢٧٦).

إن إمكانية تطبيق الخصخصة على الخدمات الاجتماعية تعنى تحولاً أيدلوجيا فى عقيدة المجتمعات الإنسانية كلها... فلا فرق بين انتماء رأسمالى أو انتماء اشتراكى بالنسبة لعملية توفير الخدمات الاجتماعية ... لأنه كما سبق وأوضحنا أن المجتمعات الرأسمالية نفسها انهارت فيها دعاوى عدم التدخل الحكومى فى أمور خدمات الرعاية الاجتماعية ... ولم تحدث ردة فى هذه المجتمعات عن الالتزام الحكومى فى توفير خدمات الرعاية الاجتماعية ... !! فكيف نطالب مجتمعاتنا بتطبيق ما لا يطبقه الغرب ..!

نحن لا ننكر وعى القيادة السياسية فى مجتمعنا لخطورة هذه القضية وضرورة تدخل الدولة فى عملية توفير الخدمات الاجتماعية ... والخلط بين الأوراق يجعلنا نحاول حصر هذه الخدمات الاجتماعية ، حيث سبق وأوضحنا إن هذه الخدمات تتصل بخدمات نص الدستور المصرى على التزام الدولة بها سواء كانت " خدمات عامة أو خدمات اجتماعية " بما تضمنه من خدمات صحية وتعليمية وتأمينية أو كانت خدمات اقتصادية .

ولذلك فإمكانية الخصخصة هنا تتوافق مع نوعية الخدمات ومن الصعب تخلى الدولة عن الخدمات العامة ، ومن جانب آخر من الصعب ترك مجال خدمى حيوى كالصحة والتعليم لنظام العرض والطلب ، إلا أنه من الممكن النظر لخصخصة الخدمات الاقتصادية وتطبيق عملية المحاسبية عليها . ودون ذلك يجب التعرض على التناول والتحول الجذرى فيه لأنه قد يؤدى إلى نتائج عكسية .

ونعود مرة أخرى ونتساءل عن سبب استجابة المبحوثين الإيجابية نحو إمكانية خصخصة الخدمات الاجتماعية ؟ الواقع يقول أن هناك ضغوط أثرت على الاتجاهات الاجتماعية ... فنتعرف على أهمها من الدوافع للخصخصة التى يعرضها الجدول التالى :

٣ ـ الدافع لخصخصة الخدمات الاجتماعية :

جدول رقم (٨)

يوضح نوعية الدافع للخصخصة لدى عينة الدراسة الموزعة

حسب نوع المؤهل

نوع المؤهل / الدافع	خدمة اجتماعية		اجتماعى		مؤهلات أخرى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ ـ دافع اقتصادى	٢٤	٢١,٤٣	٧	٢٠,٥٩	٢٢	٤٥,٨٣	٥٣	٢٧,٣٢
٢ ـ دافع مالى	١٨	١٦,٠٧	٦	١٧,٦٥	١٠	٢٠,٨٣	٣٤	١٧,٥٣
٣ ـ دافع سياسى	٧	٦,٢٥	٣	٨,٨٢	٣	٦,٢٥	١٣	٦,٧٠
٤ ـ دافع اجتماعى	٦٣	٥٦,٢٥	١٨	٥٢,٩٤	١٣	٢٧,٠٨	٩٤	٤٨,٤٥
المجموع	١١٢	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٨	١٠٠	١٩٤	١٠٠

هناك مجموعة من الدوافع لخصخصة الخدمات الاجتماعية أوضحها الجدول السابق فى أربعة دوافع ، هى الدافع الاقتصادى ، الدافع المالى ، الدافع السياسى ، الدافع الاجتماعى ، وتفسير ذلك يوضح أن الدافع الاقتصادى متولد من فكرة أن الأنظمة

الاقتصادية الحرة التى تعتمد على آليات السوق والمنافسة تزيد من كفاءة وفعالية ومعدلات الآراء وتزيد من الجودة وبالتالى سترتفع كفاءة ومعدلات وجودة الخدمات الاجتماعية . ولقد أيد هذا الدافع عينة الاخصائيون الاجتماعيون من مؤهلات أخرى بنسبة منوية وصلت إلى ٤٥,٨٣٪ .

أما الدافع المالى فيعبر عن جهود الخصخصة ليس فقط لتخفيف الإنفاق العام بل لزيادة التدفق النقدى الداخل إلى الخزانة ، ويتم ذلك من خلال بيع بعض الخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص وأكبر نسبة من الموافقين على هذا الدافع عينة الأخصائيين الاجتماعيين الحاصلين على مؤهلات غير الخدمة الاجتماعية والاجتماع بنسبة وصلت إلى ٢٠,٨٣٪ .

أما الدافع السياسى فيرمى إلى القضاء على الشعارات السياسية ويحرر القطاع الإدارى من سيطرة الأجهزة الحكومية ويضمن مرونة العمل الإدارى ، وعدم التقيد باعتمادات أو قيود مفروضة بواسطة الأجهزة الحكومية . وأيد هذا الدافع نسبة زادت فى الاخصائيون الاجتماعيون من خريجى الاجتماع نسبة منوية بلغت ٨,٨٢٪ .

أما الدافع الاجتماعى ، فيرى أن الخصخصة هى الوسيلة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية وإيجاد الحافز الشخصى على الانتاج ، والقضاء على السلبية ، وعدم الالتزام بالقواعد ، وتحقيق الانضباط فى السلوك داخل مجالات العمل ... ولقد أيد هذا الدافع الاخصائيون الاجتماعيون خريجوا الخدمة الاجتماعية ، والاجتماع وأعطوا لها الأولوية الأولى ، حيث بلغت لدى عينة الخدمة الاجتماعية إلى ٥٦,٢٥٪ ، ونقصت قليلاً فى عينة الاجتماع حيث بلغت ٥٢,٩٤٪ .

ومن الملاحظ أن الدافع الاجتماعى نال الأولوية الأولى بوجه عام لدى عينات الدراسة الثلاث بنسبة منوية وصلت إلى٤٨,٤٥٪ ، وحصل الدافع الاقتصادى على نسبة بلغت ٢٧,٣٢ ٪ ، ثم الدافع المالى بنسبة منوية ١٧,٥٣٪ ، وأخيرا الدافع السياسى بنسبة منوية بلغت ٦,٧٠٪ .

وبالتالى من الممكن استنتاج أن الاجتماعيون أكثر ميلاً للدافع الاجتماعى كمؤثر مباشر على دعوته إلى خصخصة الخدمات الاجتماعية .

ومن الممكن أن يعزى ذلك إلى محاولة التغلب على أحد عيوب الشعب المصرى المتمثلة فى الاتكالية والسلبية ، ومن هنا كانت الدعوة لضرورة الخصخصة كمثير يخلص من هذه العيوب ويعطى الدافع للحركة والعمل .

وترتبط الدوافع الاجتماعية لخصخصة الخدمات الاجتماعية بعملية التخطيط لتقدير الخدمات الاجتماعية.

وتهدف عملية تقدير الخدمات إلى تحديد درجة النجاح النسبى للخدمات القائمة ، وتحديد المصادر المتاحة لتحسين الخدمات عن طريق احداث تغيرات فى الأساليب المتبعة للعمل ، وتعتبر المقارنة هى الأساس فى عملية تقدير الخدمة .

وتقاس العلاقة بين الخدمة وتأثيرها لمقاييس معيارية واختبارات علمية باستخدام معرفة وخبرات الآخرين وذلك لتحديد النجاح أو الفشل النسبى فى الخدمة موضوع الاختبار. وبؤرة الاهتمام فى عملية التقدير هى الوصول إلى تحديد معرفة للخدمات من حيث تأثيرها على مجتمع المستفيدين (٢٠ ـ ص ٧٠).

وبالتالى فإن الدوافع الأربعة السابقة لخصخصة الخدمات الاجتماعية تتطلب الاختبار الميدانى ، الأمر الذى نرى أنه من الصعب التحكم فيه الآن مع حداثة تجربة الخصخصة فى المجتمع المصرى ... إلا أن الاتفاق كان واضحا فى عينات الدراسات الثلاثة وأيد الاختبار الإحصائى.

٤ ـ إمكانية نجاح برنامج خصخصة الخدمات الاجتماعية :

وإذا افترضنا أنه من الممكن اتباع اتجاهات الاصلاح الاقتصادى فى خصخصة الخدمات الاجتماعية ... ! فهل من الممكن نجاح هذه الخصخصة ؟! .. دعونا نتعرف على وجهة نظر الاجتماعيون .... ويعبر عن ذلك الجدول التالى :

جدول رقم (٩)

يبين توزيع لاستجابات المبحوثين حول الحكم على إمكانية نجاح برنامج

الخصخصة موزعة حسب نوع المؤهل

نوع المؤهل / الامكانية	خدمة اجتماعية		اجتماع		مؤهلات أخرى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ ـ توجد امكانية	٣٢	٢٨,٥٧	٦	١٧,٦٥	١٥	٣١,٢٥	٥٣	٢٧,٣٢
٢ ـ توجد امكانيةإلى حدما	٢٣	٢٠,٥٤	١١	٣٢,٣٥	٩	١٨,٧٥	٤٣	٢٢,١٦
٣ ـ لا توجد امكانية	٥٧	٥٠٨٩	١٧	٥٠,٠	٢٤	٥٠,٠	٩٨	٥٠,٥٢
المجمـــوع	١١٢	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٨	١٠٠	١٩٤	١٠٠

اختلفت اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو الحكم على إمكانية النجاح فى الخصخصة أو الفشل فى ذلك ... حيث مال خريجوا الخدمة الاجتماعية إلىعدم امكانية ذلك من خلال ٥٧ مبحوث بينوا عدم إمكانية النجاح بنسبة منوية بلغت ٥٠,٨٩٪ وأيدهم الأخصائيين الاجتماعيين من مؤهلات أخرى بنسبة منوية بلغت ٥٠٪ بينما توزعت اتجاهات خريجوا الاجتماع بين مؤيد ومعارض .

والمحصلة أن ٥٠,٥٢٪ من جملة المبحوثين يروا عدم إمكانية النجاح مع وجود اتجاه محايد أعطى الامكانية إلى حد ما بنسبة قاربت إلى الربع وهى نسبة ٢٢,١٦٪.

والنظرة الواقعية تحتاج أن تعطى للتجربة حقها ، ولا تتعجل الحكم على ما سيحدث فى المستقبل إلا إذا أردنا أن نباشر المسئوليات السياسية للخدمة الاجتماعية ونؤثر فىعملية صنع سياسة خصخصة الخدمات الاجتماعية .

٥ ـ خطوات خصخصة الخدمات الاجتماعية :

لضمان النجاح فى خصخصة الخدمات الاجتماعية ، ومن أجل تلافى الآثار السلبية لتطبيق هذه الخصخصة على قطاع الخدمات الاجتماعية ، اقترح الاجتماعيون خطوات متدرجة لتحقيق هذه الخصخصة ، يعرضها الجدول التالى :

جدول رقم (١٠)

يبين خطوات خصخصة الخدمات الاجتماعية من وجهة نظر المبحوثين

موزعين حسب نوع مؤهلهم

نوع المؤهل / الخطوات	خدمة اجتماعية		اجتماع		مؤهلات أخرى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ـ وضع خطة متدرجة زمنياً	١٨	١٦,٠٧	٧	٢٠,٥٩	١٥	٣١,٢٥	٤٠	٢٠,٦٢
٢ ـ أعلام المواطنين بجدوى ذلك	١٥	١٣,٣٩	٥	١٤,٧١	١٢	٢٥,٠	٣٢	١٦,٤٩
٣ ـ اتخاذ الدولة لإجراءات فعالة	١٧	١٥,١٨	٥	١٤,٧١	٥	١٠,٤٢	٢٧	١٣,٩٢
٤ ـ تقييم مؤسسات الخدمات الاجتماعية	١٣	١١,٦١	٧	٢٠,٥٩	٢	٤,١٧	٢٢	١١,٣٤
٥ ـ دراسة تجارب الدول الأخرى	١٧	١٥,١٨	٢	٥,٨٨	١	٢,٠٨	٢٠	١٠,٣١
٦ ـ تكوين جهاز اجتماعي يتولى ذلك	١٩	١٦,٩٦	٤	١١,٧٦	١	٢,٠٨	٢٤	١٢,٣٧
٧ ـ اصدار تشريع مناسب	٥	٤,٤٦	٢	٥,٨٨	٧	١٤,٥٨	١٤	٧,٢٢
٨ ـ تقليل تدخل الدولة في هذه الأجهزة	٨	٧,١٤	٢	٥,٨٨	٥	١٠,٤٢	١٥	٧,٧٣
المجموع	١١٢	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٨	١٠٠	١٩٤	١٠٠

قدم الاجتماعيون رؤيتهم لخطوات خصخصة الخدمات الاجتماعية ، والواقع أن هذه الرؤية ترتبط بالمفهوم الاجتماعي للتنمية ، والذي يرى أن التنمية هي العملية التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن .. وبالتالي فإن التنمية يحددها ثلاث مبادىء هي :

أن تكون مشروعات التنمية جزءاً من سياسة الدولة ، وأنها عملية تغيير مستمرة، وهي تتطلب تعاون المواطنين والحكومة في تنفيذ مشروع التنمية .(٢١ ـ ص ص ١٣١ـ ١٣٢).

وفى ضوء المفهوم السابق للتنمية أعطى الاجتماعيون أولوية لخطوة وضع خطة زمنية متدرجة وأيد ذلك ٢٠,٦٢٪ من مجموع المبحوثين وتلى ذلك خطوة اعلام المواطنين بجدوى خصخصة الخدمات الاجتماعية بنسبة وصلت ١٦,٤٩٪ ، وتلاها اتخاذ الدولة لإجراءات فعالة لتنفيذ ذلك ... ومن الواضح أن الاقتراحات الثلاثة السابقة ارتبطت بالتنمية التنظيمية والشعبية والحكومية .. ومن المعروف أن الأشكال الثلاثة السابقة لهذه التنمية ترتبط وعملية المسئولية الاجتماعية المشتركة التى تقوم على أساس مشاركة رجال الأعمال فى المجتمع من مشروعات نموه وتقدمه ومواكبة خطط التغيرات الاقتصادية التى تحدث فيه ، ولم يتحقق ذلك إلا بالتنمية باتجاهاتها الثلاثة السابقة .

وفى الأولوية الرابعة كانت فكرة تكوين جهاز اجتماعى يتولى مسئولية خصخصة الخدمات الاجتماعية ، وهىدعوة مؤيدة للدافع الاجتماعى للخصخصة ، الذى يفسر على أنه تشجيع للمواطنين علىمزيد من الحرية والتخلص من الاتكالية والسلبية والحفاظ على الأمن الاجتماعى للمجتمع ... ثم كان اقتراح تقييم مؤسسات الخدمات الاجتماعية ، وهى دعوة للوقوف على المؤسسات الاجتماعية التى لا تحقق أهدافها ، ويواكب ذلك فكرة الخصخصة ببيع شركات القطاع العام الخاسرة .

وكانت الدعوة لدراسة تجارب الدول الأخرى ، وهو اقتراح يخشى الآثار السلبية للخصخصة لذلك فيحمل هذا الاقتراح فكرة التريث ، والتعمق فى دراسة تجارب الدول الأخرى لضمان النجاح وتجنب الفشل .. وكانت هناك دعاوى أخرى تدعو إلى تقليل تدخل الدولة ، وأخرى تطالب بإصدار التشريعات المساعدة على تحقيق هذا التحول فى المجتمع المصرى .

ثالثا: تقبل الأخصائيون الاجتماعيون لخصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية

هناك فرق بين الاتجاه نحو خصخصة الخدمات الاجتماعية وتقبل الاخصائيين الاجتماعيين لهذه الخصخصة ... وأساس الفرق هنا هى أن هذا التقبل سيعنى تحمل مسئوليات هذا التحول الجذرى فى التوجهات الفكرية للرعاية الاجتماعية فى المجتمع المصرى ... ومحاور هذا التقبل هى قبول المشاركة فى تنفيذ هذا النظام ، أوعدم القدرة على تحمل هذه المسئولية .

١ - إمكانية المشاركة فى تطبيق نظام الخصخصة على خدمات الرعاية الاجتماعية:

جدول رقم (١١)

يوضح توزيع استجابات المبحوثين حول امكانية المشاركة فى تطبيق نظام الخصخصة على خدمات الرعاية الاجتماعية مصنفة تبعا لنوع المؤهل

نوع المؤهل / الامكانية	خدمة اجتماعية		اجتماع		مؤهلات أخرى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ - توجد امكانية	٢٧	٢٤,١١	١٣	٣٨,٢٤	١١	٢٢,٩٢	٥٣	٢٧,٣٢
٢ - توجد امكانية إلى حدما	٣٥	٢٢,٣٢	١٥	٤٤,١٢	٩	١٨,٧٥	٤٩	٢٤,٢٦
٣ - لا توجد امكانية لذلك	٥٠	٥٣,٥٧	٦	١٧,٦٥	٢٨	٥٨,٣٣	٩٢	٤٧,٤٢
المجموع	١١٢	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٨	١٠٠	١٩٤	١٠٠

واستجاب المبحوثون لمتغيرات إمكانية المشاركة بصورة متفاوتة حيث اتفقت عينة الخدمة الاجتماعية مع عينة المؤهلات الأخرى في عدم قدراتهم على القيام بهذه العملية بنسبة مئوية بلغت ٥٣,٥٧٪ من عينة الخدمة الاجتماعية ، يقابلها نسبة مئوية بلغت ٥٨,٣٣٪ من عينة المؤهلات الأخرى ... واختلف معهما خريجو الاجتماع الذين أبدوا استعدادا لهذه المشاركة بنسبة مئوية وصلت إلى ٨٢,٣٤٪ ما بين امكانية كاملة وإمكانية إلى حد ما .

وبالرغم من تارجح الأراء بالنسبة للمتغير " توجد امكانية إلى حد ما" والتى وصلت النسبة المئوية الاجمالية لمؤيدها إلى ٢٤,٢٦٪ إلا أن جملة الأراء لا تجد إمكانية لتحقيق هذه المشاركة حيث حصل هذا المتغير على نسبة مئوية بلغ مجموعها ٤٧,٤٢٪ ومن الواضح أن هذا الرفض يرجع لوجود ميل لدى الأخصائيين الاجتماعيين فى الدفاع عن حق المواطنين فى خدمات الرعاية الاجتماعية ..

ويتفق ذلك مع طبيعة الخدمات المقدمة من الدولة الى المواطنين حيث تشمل المساعدات المالية والضمان الاجتماعى ، الرعاية الصحية ، الإسكان ، التعليم ، القوى العاملة ، الخدمات الاجتماعية الشخصية ... وتعبر هذه الخدمات عن الاتجاه الغربى فى توفير الحكومة لخدمات الرعاية الاجتماعية . أما أساسيات خدمات الرعاية الاجتماعية فى ضوء الشريعة الإسلامية فتتضمن خدمات حفظ الدين ، خدمات الاسهام فى حفظ النفس

من برامج للرعاية الأسرية ، الخدمات الصحية الوقائية ، خدمات الإسكان ، خدمات الإغاثة ، برامج الضمان الاجتماعى، برامج التربية الرياضية ، البرامج الترفيهية ، برامج رعاية المعوقين والمسنين ... وتمتد هذه الخدمات لتشمل خدمات المحافظة على العقل ، وخدمات المساهمة فى حفظ المال وقد أوجد الاسلام مصادر لتمويل هذه الخدمات ومن أهمها الزكاة ، الخراج ، إيرادات المشروعات الاقتصادية العامة والضرائب (٢٢ــ ص ص ٤٢ ـ ٥٨) ولا يختلف المفهوم الغربى للرعاية الاجتماعية عن المفهوم الإسلامى لهذه الرعاية، فأساس الخدمة فى كل منها نابع من بعد إنسانى ... وإن كانت التوجيهات الإسلامية قد توسعت فى مفهوم الخدمات الاجتماعية إلى حد كبير .. وتقبل المشاركة أوعدم المشاركة فى توفير الخدمات الاجتماعية تحت نظام الخصخصة ، يرجع إلى محظورات يمكن التعرف عليها فى البعدين الذين يعبران عن أسباب الموافقة أوعدم الموافقة .

٢ ـ أسباب الموافقة على المشاركة فى خصخصة الخدمات الاجتماعية :

جدول رقم (١٢)

يبين أسباب الموافقة على المشاركة فى خصخصة الخدمات الاجتماعية من وجهة نظر المبحوثين موزعة حسب نوع مؤهلهم

نوع المؤهل / الأسباب	خدمة اجتماعية		اجتماع		مؤهلات أخرى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ـ يزيد من العائد المادى	٧	١٣,٤٦	٥	١٧,٨٦	٢	١٠,٠	١٤	١٤,٠
٢ـ يحرر من الروتين	٦	١١,٥٤	٣	١٠,٧١	٦	٣٠,٠	١٥	١٥,٠
٣ــ يجعل المهنة أكثر مكانة فى المجتمع	١٩	٣٦,٥٤	١٣	٤٦,٤٣	٧	٣٥,٠	٣٩	٣٩,٠
٤ ـ سيجعل المهنة ذات عائد مادى	١٥	٢٨,٨٥	٥	١٧,٨٦	٢	١٠,٠	٢٢	٢٢,٠
٥ ــ لتيسيرات القطاع الخاص	٥	٩,٦٢	٢	٧,١٤	٣	١٥,٠	١٠	١٠,٠
مجموع الاستجابات	٥٢	١٠٠	٢٨	١٠٠	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* تحتوى الاستجابات هنا على أراء المبحوثين الذين رأوا إمكانية خصخصة الخدمات الاجتماعية (ارجع إلى جدول رقم ١١).

هؤلاء المبحوثون من مسئولية تحملهم لخصخصة الخدمات الاجتماعية ، ووجدوا فيه الملاذ من الكثير من الصعوبات التي تعترض تعاملاتهم المهنى فى المجتمع ... حيث مثلوا ذلك فى إمكانية الحصول على مكانة جديدة ومرموقة للمهنة إذا تحملت مسئوليتها فى خصخصة الخدمات الاجتماعية ... ومبعث ذلك الحصول على عائد مادى أو التحرر من روتينية العمل أو الحصول على مكانة أكثر رقيا ، أو الإقبال على أعمال الخدمة الاجتماعية نظرا لعائدها المالى ... ويؤيد هذه المكاسب ٩٠٪ من جملة المبحوثين... بينما أشار ١٠٪ لإمكانية هذه المشاركة لأنها تتطلب جهدا تنظيميا يثقل المنظمات الاجتماعية من ملكية القطاع الحكومى إلى الملكية الخاصة .. وفى هذا تقليل من صعوبة هذا الانتقال المتزايد فى خدمات الرعاية الاجتماعية ..

وإذا تناولنا العبء الكبير الذى من الممكن أن يتحمله الأخصائيين الاجتماعيين سنجد أن الأمر يتجاوز هذه البساطة لأنه على سبيل المثال فإن مجموع ما تنفقه الدولة على المعاشات والمساعدات فقط هو ١٦٠٩٥ جنيه موزعة على ٤٥٥٧٩ حالة مساعدات، ١٤٩٩٥٠ حالة معاشات بمجموع كلى ١٩٥٥٢٦ حالة .

وأن جملة الإعانات التى تصرفها وزارة الأوقاف ٢٥٣٠ الف جنيه موزعة على ١٠٨٤٧٣ حالة ، وأن هناك ١٢٠٥٤٦٧ حالة تنتفع بمبلغ ٤٦٩٣٠٠٠ ألف جنيه من التأمينات الاجتماعية كمكافأة وتعويض وأن ٩٧١٧٩ ألف جنيه تنفق على ١٦٨٢٠٠٠ حالة، وأن جملة المساعدات فى اللجان النقابية العمالية ٦٨٥٤ الف جنيه يستفيد بها ٦٩٢٦٢٦ حالة ، وأن مجموع المستفيدين من خدمات الأمن الصناعى ١٥٤٣٧٤٣ ، أن جملة المنازعات العمالية الفردية ٩٩٧٦ حالة ، وأن جملة الخدمات التى تقدمها النقابات العمالية ١١٥٤٨٣ حالة ، استفادت بما يوازى ١٢٥١٨٢ خدمة .. والاحصائيات السابقة تشمل نشاط فرعى واحد من أنشطة الخدمات الاجتماعية(٢٣ ـ ص ص ٤٧٥ ـ ٤٨٣).

ومن المعروف أن القطاعات الخدمية يعزف أصحاب رؤوس الأموال أن الخوض فيها نظرا لإمكانية التزامهم بكم كبير من المساعدات ... لذلك يفضلون الإسهام من خلال مداخل عامة فى الرعاية الاجتماعية للمجتمع .

أسباب عدم الموافقة على المشاركة فى خصخصة الخدمات الاجتماعية

أشار المبحوثون لأهم الأسباب التى تجعلهم لا يسلمون بعملية المشاركة فى خصخصة الخدمات الاجتماعية ، وكلها أسباب مرتبطة مع صعوبة الانتقال الفجائى والجذرى من عملية الالتزام الحكومى بتوفير هذه الخدمات الى نظام خاص حر متحكم فى تقديم هذه الخدمات الاجتماعية . الأمر الذى يهدد توافر المقومات الأساسية لدولة الرعاية ومن المعروف أن للخدمة الاجتماعية دورها كمهنة فى ربط المجتمع بالدولة من خلال مسئولياتها البيروقراطية والمهنية والتى تشمل :

أ ـ احداث تغيير فى وظائف المجتمع .

ب ـ التأثير على المجتمع .

جـ ـ التغيير فى سوق العمل .

د ـ التغيير فى أوضاع العمل .

هـ ـ التغيير فى نسق المجتمع وبرامجه التدريبية .

و ـ تنظيم أشكال جديدة من المساعدة .

ز ـ التأثير على عملية إدارة الخدمات الاجتماعية .

وبالتالى ينظر للخدمة الاجتماعية كحركة اجتماعية ترمى لتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع من خلال :

أ ـ التأثير على السكان وخبراتهم الاجتماعية .

ب ـ التأثير على التوجهات الحكومية تجاه المواطنين .

جـ ـ تمكين المواطنين من التعبير عن مطالبهم .(٢٤ ـ ص ص ٢٧ ـ ٣٨).

ويعبر الجدول التالى عن ما يخالف هذه المهام ، ومن هنا كانت الدعوة لعدم المشاركة فى خصخصة الخدمة الاجتماعية .

جدول رقم (١٣)

يوضح أسباب عدم المشاركة فى خصخصة الخدمات الاجتماعية من وجهة

نظر المبحوثين موزعة حسب نوع مؤهلهم

نوع المؤهل / السبب	خدمة اجتماعية		اجتماعى		مؤهلات أخرى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ ـ لصعوبة التطبيق	١٩	١٦,٩٦	٩	٢٦,٤٧	١١	٢٢,٩٢	٣٩	٢٠,١٠
٢ ـ لصعوبة رفع يد الدولة عن توفير الخدمات	٣٠	٢٦,٧٩	٥	١٤,٧١	١٠	٢٠,٨٣	٤٥	٢٣,٢٠
٣ ـ ستتولد صعوبة حرية المواطن فى الحصول على الخدمة .	٨	٧,١٤	٤	١١,٧٦	٧	١٤,٥٨	١٩	٩,٧٩
٤ ـ سيتغير نظام الخدمات إلى نظام "حر" غير ملزم للدولة .	٢٢	١٩,٦٤	٦	١٧,٦٥	٨	١٦,٦٧	٣٦	١٨,٥٦
٥ ـ ستقتصر الاستفادة بالخدمة على القادرين فقط	١٨	١٦,٠٧	٤	١١,٧٦	٦	١٢,٥٠	٢٨	١٤,٤٣
٦ ـ ستتدخل السياسة فى توفير الخدمات	١٥	١٣,٣٩	٦	١٧,٦٥	٦	١٢,٥٠	٢٧	١٣,٩٢
المجموع	١١٢	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٨	١٠٠	١٩٤	١٠٠

وأعطيت الأولوية الأولى لصعوبة رفع يد الدولة عن عملية توفير الخدمات الاجتماعية ونالت هذه الصعوبة موافقة ٢٣,٢٠٪ من جملة المبحوثين.

بينما تلى هذه الصعوبة صعوبة اشكالية التطبيق حيث أشار إليها ٢٠,١٠٪ من جملة المبحوثين .. وتلاها صعوبة تغير نظام الرعاية الاجتماعية بنسبة مئوية بلغت ١٨,٥٦٪ ... ثم توالت الأسباب بعد ذلك لتشمل تميز الأغنياء فى الحصول على الخدمة الى تدخل السياسة وأخيرا تولد مشكلة عدم حرية المواطن فى الحصول على الخدمة.

وتتفق الصعوبات السابقة مع اشكاليات خصخصة القطاع الاقتصادى نفسه ، وإذا طبقنا هذه الإشكاليات سنجدها تتطابق مع الخدمات الاجتماعية إلى درجة كبيرة وهى :

١ ـ تناقض التكوين التاريخى للخدمات الاجتماعية مع الدور المفترض أن تقوم به الدولة .

٢ ـ أن الخصخصة ستؤدى فى النهاية لتقويض الأساس الاجتماعىللقوة السياسية للدولة والمتمثل فى سيطرتها على الخدمات الاجتماعية.

٣ ـ سرعةالمدى الزمنى الذى يحتاجه برنامج الخصخصة ، الأمر الذى قد يعجل بظهور القلاقل والاضطرابات فى المجتمع .(١٣ ـ ص ١٨).

ومبعث ذلك هى المواقف الصراعية التى ستنشىء ما بين المواطنين فى المجتمع وراء الموارد المحدودة وإلى حد كبير فى مجتمعاتنا .

وبالتالى بدلا من أن تحقق الرعاية الاجتماعية كحق انسانى تساعد فى إهدار هذه الحقوق الانسانية ، لأنه من المتصور بأن الرعاية العامة للدولة الممثلة فى المسئولية علىعملية توفير الخدمات ، تعتبر مرحلة من مراحل التأثير الديمقراطى ، ويظهر ذلك من خلال الخدمات الصحية ، والتعليمية ، وتأمين الرعاية بوجه عام.

أنها حقوق إنسانية وليست إحسان .. لأن الحرية تعنى الحفاظ على المواطنين والقوة الجماعية للمجتمع والتحكم فى عناصر المجتمع والمشاركة القصوى فى برامج الفقر وتطوير رعاية المواطنين .. ومن هنا فإن مؤسسية الخدمات وتطوير الأساليب الفنية المحسنة لها هى التزام من مهنة الخدمة الاجتماعية(٣ ـ ص ص ٧٦ ـ ٧٩) .

رابعا : الصعوبات العامة للخصخصة ومقترحات مواجهتها

يجمل الأخصائيون الاجتماعيون الصعوبات العامة لخصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية لمجموعة من الصعوبات ترجع لصعوبة الانتقال من الفكر الاشتراكى الموجه للخدمات الاجتماعية إلى فكر حر يقوم على المنافسة والربح كمعيار لازم وضرورى لتوفير الخدمات الاجتماعية ... وكما تقدم الصعوبات العامة التى تحول دون الخصخصة يقدمون فى نفس الوقت مقترحاتهم للقضاء على ذلك .

١ ـ الصعوبات العامة لخصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية :

يعبر الجدول التالى عن أهم الصعوبات العامة التى تواجه عملية خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية .. ومن الواضح أن البعد عن ربحية الخدمات الاجتماعية يأخذ الأولوية الأولى .. ونتطلع إلى معطيات الجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤)

يشير لصعوبات تطبيق نظام خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية

من وجهة نظر المبحوثين موزعة حسب نوع مؤهلهم

نوع المؤهل / الصعوبة	خدمة اجتماعية		اجتماع		مؤهلات أخرى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ـ عدم وجود إعداد للأخصائي الاجتماعي للنظام الجديد	٣٥	٣١,٢٥	٣	٨,٨٢	٧	١٤,٥٨	٤٥	٢٣,٢٠
٢ـ عدم رغبة القطاع الخاص في التعامل مع نظام الخدمات الاجتماعية	١٧	١٥,١٨	٦	١٧,٦٥	٩	١٨,٧٥	٣٢	١٦,٤٩
٣ـ عدم قابلية تحويل الخدمات الاجتماعية إلى خدمات ربحية .	٣٢	٢٨,٥٧	٧	٢٠,٥٩	١١	٢٢,٩٢	٥٠	٢٥,٧٧
٤ـ عدم توافر مواقع لهذا التحول	٤	٣,٥٧	٤	١١,٧٦	١٠	٢٠,٨٣	١٨	٩,٢٨
٥ ـ عدم وعي المواطنين بهذا الموضوع	١٤	١٢,٥٠	٨	٢٣,٥٣	٦	١٢,٥٠	٢٨	١٤,٤٣
٦ـ سيادة الأرتجالية في التطبيق	١٠	٨,٩٣	٦	١٧,٦٥	٥	١٠,٤٢	٢١	١٠,٨٢
المجموع	١١٢	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٨	١٠٠	١٩٤	١٠٠

حيث تمثلت الصعوبة الأولى كما سبق وأن أوضحنا في صعوبة تحويل نظام الخدمات الاجتماعية إلى نظام ربحى ، نظراً لتعارض ذلك مع الدستور المصرى من جانب ومن جانب آخر تنافى ذلك مع وظيفة الدولة المعاصرة فى مد مظلة الرعاية الاجتماعية لمواطنيها ولقد أيد ذلك نسبة ٢٥,٧٧٪ من جملة المبحوثين .

وكانت الصعوبة الثانية هى "عدم الاعداد المهنى للأخصائي الاجتماعى بصورة تناسب متطلبات خصخصة الخدمات الاجتماعية ، ذلك نظراً لأن مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية تعبر عن مجموع من القيم الفلسفية التى تلزم الأخصائي الاجتماعى بالعدالة الاجتماعية وضرورة الإيمان بحق المواطن فى الرعاية ، ولقد أيد هذه الصعوبة نسبة ٢٣,٢٠٪ من جملة المبحوثين.

أما الصعوبة الثالثة فكانت شعور المبحوثون بعدم وجود رغبة لدى القطاع الخاص للخوض فى مجال الخدمات الاجتماعية ، لعدم إمكانية حصولهم على مكاسب سريعة من هذا المجال . وقد أيد ذلك ١٦,٤٩٪ من المبحوثين.

وتوزعت بعد ذلك آراء المبحوثون على صعوبات مثل عدم وعى المواطنين بالخصخصة وسيادة الارتجالية فى التطبيق ، إلىعدم توافر دوافع لهذه الخصخصة .

٢ ـ المقترحات العامة لتذليل صعوبة خصخصة الخدمات الاجتماعية :

يعبر الجدول التالى عن أهم المقترحات المتصلة بهذا المتغير :

جدول رقم (١٥)

يبين مقترحات تذليل الصعوبات التى تحول دون خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية موزعة على نوع مؤهل المبحوثين

نوع المؤهل / الاقتراح	خدمة اجتماعية		اجتماع		مؤهلات أخرى		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١ ـ تدريب الاخصائيين على النظام الجديد	٣٩	٣٤,٨٢	٤	١١,٧٦	٦	١٢,٥٠	٤٩	٢٥,٢٦
٢ ـ نشر الوعى بأهمية الخصخصة	٣٢	٢٨,٥٧	١١	٣٢,٣٥	٩	١٨,٧٥	٥٢	٢٦,٨٠
٣ ـ تعاون المؤسسات الخاصة مع الحكومة	١٥	١٣,٣٩	٧	٢٠,٥٩	٤	٨,٣٣	٢٦	١٣,٤٠
٤ ـ توضيح عدم تنافى الخصخصة مع توفير الخدمات	١٢	١٠,٧١	٨	٢٣,٥٣	٥	١٠,٤٢	٢٥	١٢,٨٩
٥ ـ جدية الدولة فى اتخاذ الاجراءات	٦	٥,٣٦	١	٢,٩٤	٧	١٤,٥٨	١٤	٧,٢٢
٦ ـ تحميل المهنة مسئوليات فى ذلك	٥	٤,٤٦	٢	٥,٨٨	٥	١٠,٤٢	١٢	٦,١٩
٧ ـ تحمل الدولة ميزانية هذا التحول	٣	٢,٦٨	١	٢,٩٤	١٢	٢٥,٠	١٦	٨,٢٥
المجموع	١١٢	١٠٠	٣٤	١٠٠	٤٨	١٠٠	١٩٤	١٠٠

إن الهدف النهائى من خصخصة الخدمات الاجتماعية هو الوصول إلى التنمية البشرية لأن زيادة الفائض الذى تجنيه الدولة من الخصخصة يوزع على أفراد المجتمع ، بينما يعرف بالقيمة المضافة ، ويتوقف الناتج المحلى الإجمالى على المهارات التى تنمى داخل المجتمع ، وتتوقف على قدرة جزء من المجتمع على الابتكار ... ويتوقف ذلك على عملية زيادة الإنتاج الفعلى فى المجتمع ، وبحيث يكون العامل الحاسم فى القوى التنافسية هو القدرة على الابتكار ، بالتطوير الجذرى فى التعليم وهم المستهدفون فى عملية رفع القدرات الابتكارية والعقلية (١٤ ـ ص ١٤). ولن يتحقق ذلك إلا بخصخصة هذه الخدمة هى الأخرى ، ويتطلب ذلك الاستقرار الداخلى بجانب توفير الموارد التى تتيح للمجتمع النمو ، سواء كانت هذه الموارد من داخل المجتمع أو من خارجه .

نعود لمقترحات الاجتماعيون ونجد أن أهم هذه المقترحات تكمن فى نشر الوعى بأهمية الخصخصة ، ولقد أيد ذلك ٢٦,٨٠٪ من جملة المبحوثين .

وتلى ذلك تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على النظام الجديد بنسبة مئوية بلغت ٢٦,٢٦٪ ثم تفاوتت بعد ذلك الآراء حيث وزعت على التعاون الحكومى مع القطاع الخاص ، إلى ضرورة عدم التداخل بين الخصخصة وتوفيق الدولة للخدمات التى تحمل الدولة لميزانية هذا التحول مع جدولتها فى ذلك وأخيرا تحميل الخدمة الاجتماعية مسئوليتها فى هذا التحول .

نتائج إختبار فرض الدراسة

طرحت الدراسة فرض رئيسى تم صياغته على النحو التالى :" تتساوى مجموعات الدراسة الثلاثة من الأخصائيين الاجتماعيين فى اتجاهاتهم نحو خصخصة الخدمات الاجتماعية " وفيما يلى نتائج تطبيق اختبار تحليل التباين للفروق بين المجموعات غير المتساوية (التى تمثل عينة الدراسة) حسب نوعية المؤهل (٢٥ ـــ ص٢٤٠) .

جدول رقم (١٦)

يبين نتائج اختبار تحليل التباين

رقم الجدول / قيمة التباين	المحسوبة	الجدولية	الدلالة
٢	٥,٨٢	١,٦٤٥	توجد فروق
٣	٣,١٢	١,٢٦٥	توجد فروق
٤	٢,١٥	١,٤٧٣	توجد فروق
٥	٢٤,٢٣	١,١٦٥	توجد فروق
٦	١٧,٠٢٠	١,٢٦٥	توجد فروق
٧	٢٠,١٦	١,٤٧٣	توجد فروق
٨	٢,٠٨	١,٢٦٥	توجد فروق
٩	٣٣,٠٧	١,٢٦٥	توجد فروق
١٠	٤,٦٢	١,٦٤٥	توجد فروق
١١	٢٨,١٢	١,٦٥٢	توجد فروق
١٢	٢٣,٠٥	١,٦٥٢	توجد فروق
١٣	١٨,١١	١,٤٧٣	توجد فروق
١٤	١٦,٨٠	١,٤٧٣	توجد فروق
١٥	١,٧٣	١,٤٧٣	توجد فروق

والفرض على النحو السابق من الفروض الصفرية ، حيث بينت الدراسة وجود اتفاق بين كل المتغيرات التى احتوتها الدراسة بركائزها الأربعة الأساسية : نظام الرعاية، خصخصة الخدمات، التقبل ، الصعوبات والمقترحات ... الأمر الذى يدعو إلى إمكانية القول على أنه " تتساوى مجموعة الثلاثة من المبحوثين (الأخصائيين الاجتماعيين) نحو خصخصة الخدمات الاجتماعية .

تصور مقترح لدور طريقة تنظيم المجتمع للتعامل مع قضية خصخصة الخدمات الاجتماعية

إن قضية خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية من القضايا القومية التى تشغل اهتمام المهن والتخصصات المختلفة ... لذلك فإن تصور وجود إسهام من طريقة تنظيم المجتمع لمهنة الخدمة الاجتماعية يتطلب السعى وراء الوصول لهذا الدور ... ومن الأفكار والنتائج التى تم استعراضها في الدراسة السابقة يمكن التحدث عن الركائز التالية، واعتبارها أساس للدور المقترح :

أولا : حيادية الاتجاه نحو الخصخصة :

إن التحيز لفكر سياسى أو عقيدة وأيدلوجية معينة فى مستهل التعامل مع هذه القضية ، سيحسم القضية منذ البداية بين التأييد أو المعارضة ... وهذا الموضوع يحتاج من طريقة تنظيم المجتمع النظرة الموضوعية الحيادية ، والعمل لما فيه صالح المواطن المصرى ..

والسبيل لتحقيق هذا الحياد يتطلب ما يلي :

١ ـ مزيد من الدراسة لخصخصة الخدمات الاجتماعية .

٢ ـ التعرف على اتجاهات قطاعات المواطنين المختلفة نحو هذه القضية .

٣ ـ عدم استثارة المواطنين حول متطلبات هذا الموضوع قبل بناء رأى مستنير نحو هذه القضية .

٤ ـ معرفة جوانب الاستفادة العلمية من الخصخصة وفى الوقت نفسه تبيان الجوانب السلبية عند التطبيق .

٥ ـ الاستفادة من التخصصات المختلفة التى تتحمل عبء توفير بعض الخدمات الاجتماعية للمواطنين بإطارها الطبى والتعليمى والاجتماعى .. وخاصة أولئك الذين يقودون عملهم بأسلوب خاص حر.

٦ ـ توعية المواطنين نحو الفروق الواضحة بين خصخصة الأنشطة الاقتصادية ، وتطبيق ذلك على الخدمات الاجتماعية .

ثانيا : التعرف على الأوضاع في المجتمع المصرى :

إن الحقيقة دائما ما تساعد على وضوح الرؤية ، لذلك فإن الوقوف على الحقائق المفسرة للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع المصرى سيساعد على الوصول إلى قبول لهذه الخصخصة ... ومرتكزات الوصول لهذه الحقائق يحتاج إلى الجهود التالية :

١ ـ ربط منظمات الخدمات الاجتماعية بشبكة المعلومات ، لتساعد على اتخاذ القرار المناسب نحو هذه القضية .

٢ ـ تنشيط بحوث التعرف على الرأى العام نحو قضية خصخصة الخدمات الاجتماعية ورفع نتائجها إلى المسئولين .

٣ ـ عقد الندوات و المؤتمرات المرتبطة بالموضوع.

٤ ـ استخدام أجهزة الاعلام على اختلاف أنواعها لتوصيل الحقيقة للمواطنين.

٥ ـ استخدام معارف طريقة تنظيم المجتمع فى تحليل وتفسير حتمية الخصخصة وتبسيط هذا التحليل لتحقيق مزيد من المشاركة الجماهيرية نحو هذا الموضوع.

٦ ـ التأثير على صناع السياسة الاجتماعية فى المجتمع خاصة فى ظل متغيرات التغيير المطلوب لتحقيق الخصخصة .

ثالثا : تحديد الأهداف المرتبطة بالخصخصة :

أن حصر أهداف خصخصة الخدمات الاجتماعية ، سيزيد من إمكانية تطبيق هذه الخصخصة . وهنا يجب العمل على تحديد العناصر التالية :

١ ـ أن تتضمن هذه الأهداف المزايا المادية التى سيجنيها المواطن من خصخصة الخدمات الاجتماعية . سواء أداء أو تأثير أو فعالية بوجه عام .

٢ ـ أن ترتبط هذه الأهداف بمعنويات المواطن المصرى والتى تحتاج لتغيرات سلوكية ومعرفية ومهارية تمكنه من تقبل المشاركة فى الخصخصة .

٣ ـ أن تتضمن هذه الأهداف مسئوليات للمهن والتخصصات وأدوار للمواطنين الأكثر قدرة على تفهم مصلحة بلادهم .

٤ ـ مقارنة هذه الأهداف بأهداف المجتمعات التى سبقتنا فى هذه الخصخصة مع استخلاص ما يفيد التطبيق فى المجتمع المصرى .

٥ ـ تحقيق التوازن بين الأهداف المادية والمعنوية حتى لا يطغى هدف على آخر .

رابعا : تنظيم الخصخصة :

يحتاج موضوع خصخصة الخدمات الاجتماعية إلى إجراءات تنظيمية تسهل عملية التطبيق ، وأهم ركائز هذا التنظيم :

١ ـ تحقيق عملية التنمية الإدارية وصقل المواطنين الذين يوجد لديهم استعداد للتعامل مع هذا الموضوع .

٢ ـ اتخاذ الإجراءات التنظيمية التي تحتوى على تدرج زمنى متسع إلى حد يستوعب فيه صعوبة التحول الفجائى فى المجتمع المصرى .

٣ ـ تنشيط المشاركة الديمقراطية للمواطنين فى مناقشة هذه القضية ومعرفة وزنهم فى عملية التأثير على القرار السياسى فى هذا الموضوع .

٤ ـ انتقاء الأجهزة التي تتحمل أعباء هذا التحول وتوفير الموارد البشرية الواعية لحتمية هذا التحول .

خامسا: تحديد أبعاد التأثير على المواطنين:

وهذا يتم استخدام مداخل مختلفة للتأثير على المواطنين والحصول على التقبل المطلوب وتشمل هذه الأبعاد :

١ ـ **البعد الدينى :** حيث يتم مخاطبة المواطنين بمدخل دينى مبين أهمية صيون النفس وحمايتها من الفقر ، والسبيل إلى ذلك نظام جديد يحقق فعالية الخدمات .

٢ ـ **البعد الخدمى :** تطبيق تجارب توفير الخدمات الاجتماعية فى بعض المؤسسات النموذجية ، وفى حالة نجاح التجربة يتم تعميمها .

٣ ـ **البعد التشريعى :** يتم تنقية التشريعات والقوانين بما تحتويه من مواد تقف فى سبيل تطبيق الخصخصة .

٤ ـ **البعد الأمنى :** العمل على استكشاف المواقف التى تحدث بعد تطبيق الخصخصة والتحكم فى حركة الجماهير وقاية للمجتمع ولأمنه .

٥ ـ **البعد الاقتصادى :** شرح وتفسير طبيعة الخصخصة والمزايا الاقتصادية المتوقعة عند تطبيقها .

٦ ـ **البعد الاعلامي** : استخدام الرسالة الإعلامية المنزهة عن الهوى واستخدام خبراء يفهمهم صالح المجتمع المصرى قبل كل شيء .

سادسا: المداخل والأدوار :

يتطلب ذلك العمل على تبنى طريقة تنظيم المجتمع لمداخل أكثر ارتباطا بتحقيق المنافع للمواطنين ... وهنا يحتاج ذلك تحديد كل مما يلى :

١ ـ تحديد مكونات مدخل توفير المنافع وإمكانية ربط الخدمات بأهداف خصخصة الخدمات الاجتماعية.

٢ ـ استخدام الأدوار المهنية المفسرة للخصخصة والمحققة للمطالب الجماهيرية وهنا يمكن استخدام أدوار : المرشد ، الخبير ، الاستشارى ، المنمى ، البرجماتى.. باعتبارها أكثر قدرة على التعامل مع هذه القضية .

وبعد فلقد طرحت هذه الدراسة قضية خصخصة الخدمات الاجتماعية من خلال وجهات نظر مختلفة مؤيدة أو معارضة ، وهى تقف موقف الحياد من هذه الآراء ، فالغاية المرجوة هى إسعاد المواطن المصرى ونموه وتقدمه .. الأمر الذى يدعونا للمطالبة بالمزيد من التأنى فى دراسة هذا الموضوع واستخلاص المؤشرات المساعدة على تحقيق المزيد من الفعالية للخدمات الاجتماعية.

مراجع الدراسة

1 - Leonard Hunt , " Social Work and Ideology" . In Noel Timns, David Watson editers, Philosophy in Social Work, (London: Routledge & Kegan Paul, 1978).

2 - Chris of Clark, Stewart Asquith, social Work and Social Philosophy, A Gude for Practice, (London : Routlegde & Kegan Paul, 1985).

3 - Katherine A. Kendall, Social Work Values in An Age of Disconted, (New York : Counell on Social Work Edueation, 1973).

4 - Eileen Younghusband, Social Work in Britain: 1950 - 1975, Volume 2, (London, George Allen & Unwin, 1978).

5 - John N. Paden, Values, Identities and National Integration, (Evanston : Northwestern University Press, 1980).

٦ ـ عبد الحليم رضا عبد العال : البحث في الخدمة الاجتماعية، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٨).

٧ ـ عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعي ، (القاهرة: مكتبة وهبة ، ١٩٧٧).

8 - John M. Romanyshyn, Social Science and Social Welfare, (New York : Council On Social Work Education, 1944).

9 - Grorge Hoshino, " Public Welfare" In Anthur E. Fink (editer) Social Work, (New York : Holt, Rinehart and Winston, 1974).

10 - United Way of America, A Taxonomy of Social Goals and Human Services Program (Alexandria, Virginia: United Way of America, 1976).

١١ ـ أحمد زيتـــون :تنظيم المجتمع ، مفاهيم وقضايا وحالات ، (القاهرة : دار الحكيم للطباعة والنشر ، ١٩٩٣).

١٢ ـ القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة (القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٨٤).

١٣ ـ أحمد السيد النجار : إشكاليات الخصخصة والكفاءة (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية لجريدة الأهرام ، ابريل ١٩٩٦).

١٤ ـ عاطف عبيـد : حديث عن الخصخصة والإصلاح ومصر ٢٠٠٠ ، (القاهرة : جريدة الأهرام ، ١٤ ابريل ١٩٩٦).

١٥ ـ إبراهيم عامر : موسوعة الهلال الاشتراكية، (القاهرة : مطابع دار الهلال، ١٩٦٨).

١٦ ـ شفيق أحمد شفيق : الآثار الاجتماعية للخصخصة من منظور التخطيط الاجتماعى فى الخدمة الاجتماعية ، (القاهرة : المؤتمر العلمى الثامن لكلية الخدمة الاجتماعية ، مارس ١٩٩٥).

١٧ ـ دستور جمهورية مصر العربية ، (القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٤).

١٨ ـ محمود عودة : السياسة الاجتماعية والأمن الاجتماعى ، دراسة لوظائف الدولة فى إطار عملية التحول الرأسمالى ، (الفيوم ، المؤتمر العلمى السادس لكلية الخدمة الاجتماعية ـ جامعة القاهرة ـ فرع الفيوم ، ابريل ١٩٩٣).

١٩ ـ أحمد زيتـون : الدفاع عن الحق فى الرعاية الاجتماعية ، (الفيوم : المؤتمر العلمى السابع لكلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، مايو ١٩٩٤).

٢٠ ـ رياض أمين حمزاوى : تخطيط الخدمات الإجتماعية بين النظرية والتطبيق ، (القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٥).

٢١ ـ عبد الهادى الجوهرى : " التنمية ومعوقاتها في المجتمعات النامية " فى عبد الهادى الجوهرى ، أحمد رأفت ، عبد المنعم بدر : دراسات فى التنمية الاجتماعية ، مدخل اسلامي ، (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٥).

٢٢ ـ عفاف إبراهيم الدباغ : المنظور الإسلامي للرعاية الاجتماعية ، (القاهرة : المؤتمر الإسلامي الثاني للخدمة الاجتماعية بالتعاون مع جامعة الأزهر، ١٩٩٣).

٢٣ ـ التعداد الاقتصادى ، ١٩٩٢/٩١ ، (القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٩٤).

24 - Geoffrey Mungham, " Social Workers and Political Action " In Howerd Jones, (Editer) Towards a New Social Work, (London : Routledge & Kegan Paul, 1975).

٢٥ ـ أحمد عبادة سرحان : تصميم التجارب وتحليلها ، (القاهرة : دار الكتب الجامعية ، ١٩٩٢).